

الاتحاد يضع مذكرة اقتراحاته بخصوص تحيين وتفصيل خطة الحكم الذاتي بالصحراء المغربية

علمنا ، والجريدة تحت الطبع، أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد وضع يوم أول أمس الخميس ، بالديوان الملكي مذكرة مقترحاته الخاصة بتحيين وتفصيل خطة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية،

الخاصة بالصحراء، وذلك تجاوبا مع الدعوة الملكية بهذا الخصوص. وذلك في احترام تام للأجال المتفق عليها في اللقاء الذي جمع مستشاري جلالة الملك ، مع زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان..

ومعلوم أن الديوان الملكي احتضن، يوم الإثنين 10 نونبر 2025، اجتماعا ترأسه مستشارو جلالة الملك، السادة الطيب الفاسي الفهري وعمر زيمان وفؤاد عالي الهمة، مع زعماء الأحزاب الوطنية الممثلة بمجلسي

البرلمان، بحضور كل من وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. في اللقاء الذي تم بتعلييمات من جلالته. وقد خصص هذا الاجتماع، بناء على تعليمات جلالته،

لموضوع تحيين وتفصيل مبادرة الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية، تنفيذًا للقرار الملكي الوارد في خطاب جلالته السامي إلى شعبه الوفي، في 31 أكتوبر الماضي، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن 2797.

الفريق الاشتراكي : مشروع قانون المالية 2026 بلا رؤية ويُعمّق الفوارق ويخالف التوجيهات الملكية

رغم إصلاح قانون الصفحات العمومية الذي أعلن عنه سنة 2023، ما تزال تسند في جزء منها وفق معايير غير واضحة

الصيغة الحالية لقانون المالية تعكس استمراراً مقلقاً لنفس المقاربة التي تركز أساساً على منطق التسيير اليومي

الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزالها في تحويلات مالية، بل تقوم على ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية

صفحة 03/02



يوسف إيدي رئيس الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين

السبت - الأحد 23/22 نونبر 2025 الموافق لـ 02/01 جمادى الثانية 1447 العدد 14.188

الاتحاد الاشتراكي

Al Ittihad Al Ichtiraki

مدير النشر والتحرير: عبد الحميد جماهري

www.alittihad.info

www.twitter.com/AlIttihad_alichtirak

www.facebook.com/AlIttihad_alichtiraki

jaridati1@gmail.com

إعلان الرباط يتوج أشغال المؤتمر الوزاري الإفريقي حول نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود



صفحة 04

لفتيت يحذر المشبوهين بالابتعاد عن الانتخابات وإلا سيتم إبعادهم

محمد الطالب

قدّم وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، خلال سلسلة اجتماعات برلمانية حول مشاريع القوانين الانتخابية، رؤية متكاملة لإصلاح المنظومة السياسية وتعزيز نزاهة الاستحقاقات المقبلة، مؤكداً أن الدولة عازمة على حماية المؤسسات الدستورية من كل الممارسات التي تسيء لسمعتها أو تهدد الثقة العامة.

وشدد لفتيت على أن تخليق الحياة السياسية بشكل جوهري الإصلاحات الانتخابية الجديدة، وأن الدولة "تقف على المسافة نفسها من جميع الأحزاب"، معتبراً أن الرابع الأول من هذه العملية يجب أن يكون هو المغرب. وأكد أن مراجعة المنظومة التشريعية جاءت استجابة للتوجيهات الملكية الواضحة في خطاب العرش، وبعد مشاورات واسعة مع الفرقاء السياسيين، في لحظة سياسية حساسة تتقاطع فيها رهانات الإصلاح مع المتغيرات الإقليمية، خاصة عقب التطورات الأخيرة المرتبطة بملف الصحراء.

وفي ما يتعلق بمحاربة الفساد الانتخابي، شدد وزير الداخلية على ضرورة إبعاد كل المترشحين الذين تحوم حولهم شبهات، مؤكداً: "إذا لم يبتعد المشبوهون بأنفسهم، فسنبتعد نحن". وقال إن حماية صورة البرلمان تقتضي منع دخول أشخاص محل متابعة قضائية، موضحاً أن "حوتة كتخزن الشواري"، وأن أقلية مشبوهة لا يمكن أن تسيء لمؤسسة تشريعية قائمة بذاتها. وأكد أن من حصل على البراءة أو رد الاعتبار "مرحب به"، أما قبل ذلك فعلى المعنيين أن يبتعدوا اختياريًا حفاظاً على نزاهة الاستحقاقات.

وفي الاتجاه نفسه، دعا لفتيت الأحزاب إلى الالتزام بميثاق شرف يمنع تزكية الأسماء المثيرة للجدل، مشيراً إلى أن الدولة "تتوفر على الإمكانات للدخل" عند الحاجة لضمان احترام قواعد الشفافية.

وعلى مستوى تدبير الحملات الرقمية، توقف الوزير عند التحديات الجديدة الناتجة عن الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي واستعمال الذكاء الاصطناعي في صناعة الأخبار الزائفة، مؤكداً أن الإطار القانوني الجديد يجرم هذا النوع من الجرائم الانتخابية، ويهدف إلى مواجهة محاولات التأثير غير المشروع على إرادة الناخبين.

أما بشأن تعزيز حضور النساء في المؤسسة التشريعية، فقد شدد لفتيت على أن بلوغ المناصفة يمر أولاً عبر رفع عدد النساء المترشحات في الدوائر المحلية، داعياً الأحزاب إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة، بل والاتفاق فيما بينها على دوائر محلية مخصصة للنساء. وأكد أن رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في اللوائح الجهوية "غير مطروح حالياً"، وأن تطوير هذه الآليات بظل ممكناً مستقبلاً في إطار رؤية شاملة.

وفي ما يخص تمثيلية الشباب، أوضح الوزير أن الدعم العمومي الموجه للمترشحين أقل من 35 سنة مضبوط بشروط دقيقة، نافياً اعتباره "رشوة انتخابية"، مؤكداً أن الهدف منه هو تجديد النخب وضخ دماء جديدة داخل البرلمان. وعلق بخصوص مقترحات رفع سن الشباب إلى 40 سنة قائلاً: "إذا تجاوز سنه 35 سنة فعليه المغادرة أو يرشحه الحزب في اللائحة المحلية". مضيفاً مازحاً أن "بعض رؤساء الشبيبات الحزبية في الماضي كانوا في 60 سنة".



ائتلاف نقابي وطني يحذر من إحداث مراكز للتشخيص تهدد الأمن الصحي للمغاربة والاستقلالية المهنية للأطباء

صفحة 04



أشرف حكيمي... أول مدافع يفوز بجائزة أفضل لاعب إفريقي منذ عام 1973

صفحة 11

حساب الودائع لدى التوثيق العدلي، مدخل للإصلاح الضريبي ومحاربة التعامل بالكاش



الدكتور عبد اللطيف جبيد

يوفق السيدات والسادة العدول، يومياً عددا كبيرا من عقود بيع العقار، بين شقق وفيلات ودورها مستقلة وأراضي عارية وأراضي فلاحية، وبين ماهو محفظ او غير محفظ. وبالرغم من حرصهم الشديد على الانضباط للمادة 95 من الظهير الشريف رقم 1.00.175 الصادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة (تحصيل الديون العمومية؛ من خلال هذه الفئة التي تشتمل في حقل الزبائن، يجعل هذه الفئة التي تشتمل في حقل توفيق العقود والاتفاقات وإضفاء الرسمية عليها، غير قادرة على الانخراط في إنجاز

هذا الإجراء. ويعود السبب في ذلك، إلى تقاعس المشرع المالي، عن القيام بدوره، رغم مطالب الهيئة الوطنية للعدول، واستعدادها التام الذي ظلت تعبر عنه لأزيد من عقد من الزمن، ورغم توصيات الميثاق الوطني للإصلاح منظومة العدالة. يضاف إلى هذا الاختلال، انتشار الأداء نقدًا، في أغلب المعاملات المالية التي تتم أمام العدول، مع ما يشكله ذلك من خطورة، سواء على الاقتصاد الوطني، أو صعوبة تحقيق الأمن التعاقدي، الذي لا يجب أن يتلاعب به أحد.

صفحة 05

المخاطر الاقتصادية غير المرئية في مشروع قانون المالية... وسبل المعالجة !



فادي وكيلى

يعد مشروع قانون المالية احد اهم الوثائق التي تحدد توجهات الاقتصاد الوطني، ليس فقط من حيث توزيع الموارد والنفقات، بل أيضا من خلال القراءة العميقة للفرضيات التي تبني عليها السياسات العمومية للسنة المقبلة. ومن خلال تحليل بنية المشروع، تبدو عدة مخاطر اقتصادية لم تحظ بالقدر الكافي من البقطة والتدقيق، مما يستدعي نقاشا علميا واكاديميا وسياسيا يستحضر المعطيات الدولية والوطنية والواقعية لعموم المواضنات والمواضنات .

أولاً: مخاطر مرتبطة بفرصيات النمو وبنية الإيرادات

تعتمد الحكومة في مشروعها فرضية نمو متفائلة مقارنة بالسباق الدولي والإقليمي المسمم بعدم اليقين. فاعتماد معدل نمو مرتفع دون احتساب احتمالات تطلب الطلب الخارجي، وتدابيعات الأزمات الجيوميسياسية على أسعار الطاقة والمواد الأولية، يجعل الإيرادات المتوقعة عرضة للانكماش عند أول صدمة غير محسوبة. هذا الخل قد يؤدي إلى فجوة تمويلية تتركز التوازنات الماكرو-اقتصادية خلال السنة وهو ما يمكن اعتباره ضعف على مستوى تدبير المخاطر والإزمات في عهد هذه الحك كما أن جزءا من الإيرادات يبقى رهينا بـ"موارد ظرفية" أو «البات تمويل غير دائمة»، وهي أدوات تلجأ إليها الحكومات عادة لتغطية نفقات أنية، لكنها لا تصلح كأساس لبناء سياسة مالية مستدامة.

ثانياً: ارتفاع النفقات الجارية على حساب الاستثمار

تشير المعطيات المرافقة للمشروع إلى استمرار ارتفاع كتلة الأجور والنفقات الجارية، وهو توجه يحد من القدرة على تعبئة الموارد نحو الاستثمار المنتج. فحين ترتفع النفقات غير القابلة للتقليص، تصبح قدرة الحكومة على تمويل البنية التحتية، ودعم المقاولات، وتشجيع الابتكار محدودة، وهو ما يعطي دينامية الاقتصاد الوطني ويقلل من أثر الاستثمار العمومي على التشغيل والنمو.

ثالثاً: ضغوط مالية ناتجة عن مشاريع البنية التحتية الكبرى

في ظل استعداد المملكة لتحضان كأس العالم 2030، يزداد حجم المشاريع المهيكلية في مجال النقل والتهيئة الترابية، ورغم أهمية هذه الاستثمارات في تعزيز صورة المغرب الاقتصادية، إلا أن عدم تحيين الكلفة النهائية بدقة، وتقدير مخاطر الانحرافات المالية خلال التنفيذ، يمكن أن يخلق التزامات إضافية غير مبرمجة. وإذا لم تتم موازنة هذه المشاريع برؤية مالية واضحة، قد تتأثر المديونية ومصادر تمويل باقي القطاعات الاجتماعية الأساسية.

رابعاً: هشاشة سوق الشغل والبعد الاجتماعي

لا يزال الجانب المرتبط بالتشغيل بحاجة إلى صيغ أكثر واقعية. فالإقتصاد الوطني يواجه معدلات بطالة مرتفعة في صفوف الشباب، خاصة في العالم القروي. ومع ذلك، لم يتضمن المشروع إجراءات هيكلية قادرة على خلق فرص شغل مستدامة، أو دعم النسيج المقاوالت المحلي ليصبح شريكا فعليا في توطين القيمة المضافة. إن استمرار فجوة التشغيل دون حلول عملية قد يقاوم من التوازنات الاجتماعية خاصة بعد خروج جيل Z وعدد من سميرات القرى، ويضيف ضغطا جديداً على المالية العمومية من خلال برامج الدعم والتعوي كيف يمكن معالجة هذه المخاطر؟

استحضار هذه التحديات لا يهدف إلى نقد من أجل النقد، بل إلى فتح نقاش وطني مبني على العلم والواقعية، ولأجل ذلك يمكن تقديم مجموعة من المقترحات:

1- اعتماد تقديرات أكثر تحفظاً للنمو وضع سناريوهات متعددة (متفائل، واقعي، وتشاؤمي) مع اعتماد السيناريو الواقعي كأساس للمبررات، يسمح بتحسين التوازنات المالية ضد الصدمات.

2- عقلنة النفقات الجارية العمل على ضبط كتلة الأجور وتحسين مردودية الخدمات العمومية، بفتح إعادة توجيه جزء مهم من الموارد نحو الاستثمار العمومي المنتج.

3- تدبير عقلاني لمشاريع البنية التحتية ضرورة إخضاع المشاريع الكبرى لدراسات جدوى مستقلة، واعتماد تقييم دوري للتكلفة والأجال، لضمان عدم انحراف الالتزامات المالية عن التقديرات الأصلية.

4- بناء احتياطي مالي للطوارئ تكوين صندوق احتياطي من الفوائض الممكنة في السنوات الجيدة، يخفف من حدة الصدمات خلال الأزمات وينمّج الحكومة هامش تحرك أكبر.

5- سياسة تشغيل موجهة للشباب والمقاوالت دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر الولوج للصفقات العمومية، وتخفيف الاستثمار المحلي، وربط برامج التكوين بسوق الشغل. كلها حلول قادرة على خلق فرص عمل مستدامة.

6- تعزيز الشفافية والرقابة المالية نشر تقارير فصلية حول تقدم المشاريع الكبرى والتزامات الدولة، وتحسين حكمة الاستثمار العمومي، بسمان في بناء الثقة وبيوفران رؤية واضحة للمستثمرين إن مشروع قانون المالية ليس مجرد أرقام تظهر بها هذه الحكومة نجاحات وهمية؛ بل هو رؤية اقتصادية تحدد مسار المغرب لسنة كاملة. واستحضار المخاطر في خلفية هذه الوثيقة ليس تشكيكا في التوجهات الحكومية بل تنبيها لها وخاصة في ظل الأوراش الكبرى التي تقبل عليها بالندا، وهي دعوة إلى مزيد من البقة والبقطة والواقعية. فاقصداً بغيرض لتقليبات عالمية متسارعة يحتاج إلى مبرراتية مرنة، قابلة للتكيف، وقادرة على حماية الاستقرار الاجتماعي وتخفيف الألم.

الكاتب العام للشبيبة الاتحادية

الفريق الاشتراكي: مشروع قانون المالية 2026 بلا رؤية ويعمق الفوارق ويخالف التوجيهات الملكية



للاستثمار التي قُدمت بوصفها قاطرة لإحداث «إقلاع اقتصادي»، لكن الواقع مختلف. فالمستوى العام للاستثمار بقي جامداً عند 30% من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى عال نظرياً لكنه غير فعال لأن مردوبيته ضعيفة جداً، حيث أن كل نقطة نمو تتطلب حوالي 7 نقاط من الاستثمار، بينما المعدل العالمي أقل من 4 نقاط. كما أن القطاع الخاص، الذي يفترض أن يقود 66% من الاستثمار، لا يساهم فعلياً إلا بـ 43%. وهو ما يعكس أزمة ثقة حقيقية بين المستثمرين والمؤسسات الحكومية.

وصندوق محمد السادس للاستثمار الذي كان يفترض أن يكون رافعة كبرى، تعبئ وفق الوعود 45 مليار درهم، لم يستطع إلى حدود 2025 سوى تعبئة 19 مليار درهم. أغلبها من التمويل العمومي المباشر، وليس من الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية كما كان معنياً. أما المراكز الجهوية للاستثمار التي كان يُنتظر أن تُحدث طفرة في التحفيز الجهوي، فلا تزال تعاني من هيمنة السلطة المركزية في الرباط، ومن نقاوتات كبيرة بين الجهات، حيث تبلغ مدة معالجة الملفات في بعض الجهات 27 يوماً مقابل 7 أيام فقط في جهات أخرى.

وفي مجال المخزون الاستراتيجي، الذي دعا إليه جلاله الملك منذ خطاب 2022، فإن الحكومة لم تتقدم بأية خطة عملية. فلا يوجد اليوم مخزون وطني للطاقة قادر على تغطية حاجيات البلاد لأكثر من 26 يوماً في حالة الطوارئ، بينما المعدل العالمي يتجاوز 60 يوماً.

أما الفصح اللين، الذي يدخل في صلب الأمن الغذائي، فلا يكفي مخزونه لأكثر من ثلاثة أشهر، وهو ما يجعل البلاد معرضة لأي تقلبات دولية. وقد كلف دعم استيراد الحبوب وحده 13.05 مليار درهم خلال ثلاث سنوات، دون أن تحسن قدرة البلاد على الإنتاج المحلي أو أن تطور قدرات التخزين بشكل ملموس. وفي هذا السياق تحديداً، يصبح سؤال الحكامة سؤالاً جوهرياً لا يمكن تجاوزه. لأن السياسات العمومية لا تقاس فقط بحجم الميزانيات التي تُرصد لها، بل باختلالات كبيرة في نجاعة التدبير. فقد تحدثت جلاله الملك غير مرة عن «هدر الزمن العمومي»، وعن البطء الإداري الذي يُفشِل الخطط والمشاريع، وعن غياب المتابعة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة. وهذه التوجيهات الملكية ليست مجرد إشارات، بل تشكل توجيهاتاً دقيقاً للعطب الذي يخرّج جزءاً كبيراً من البنية الإدارية للمغرب.

فعلی مستوى إنجاز المشاريع، تشير تقارير رسمية إلى أن ما بين 32% و38% من المشاريع العمومية تعرف تأخراً يفوق سنتين، وأن نسبة المشاريع التي تواجه تعطيلات تقنية أو مالية أو إدارية تفوق 50% في بعض القطاعات مثل التجهيز والماء والتعمير والتنمية القروية. وهذا التأخر لا يقتصر على المشاريع الوطنية الكبرى، بل يمتد إلى المشاريع الجهوية والمحلية، حيث تشهد أقاليم مثل تافيلالت وزاكورة وشيشاوة ووزان والحاج وبولمان تأخراً في تنفيذ برامج التاهيل الحضري، وفي فتح مؤسسات صحية، وفي ربط الدواوير بألماء الصالح للشرب.

لا يمكن تجاهل العطب البنوي المتعلق بالصفقات العمومية، التي تشكل مجالا حساسا ترتبط به الشفافية وتكافؤ الفرص والنجاعة. فرغم الإصلاح الذي أعلن عنه سنة 2023، ما تزال الصفقات تُسند في جزء منها وفق معايير غير واضحة، وتعرف تنافسية ضعيفة، كما أن التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات تكشف عن اختلالات في تتبع الصفقات، وغياب دفاتر تحملات دقيقة، وتعدد الاستثناءات، وضعف التتبع المالي والتقني، وهو ما يؤدي إلى زيف في الميزانية لم يعد مقبولا في ظرفية مالية دقيقة.

المباشرة، مقابل 22 % فقط للشركات، معتبرا أن إصلاح المنظومة الضريبية ظل شكلياً، وأن التهرب الضريبي يحرم الدولة من 8 إلى 12 مليار درهم سنوياً.

وفي ما يخص الاستثمار، أشار الفريق إلى فشل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في جذب القطاع الخاص، إذ لم تتجاوز مساهمة هذا الأخير 43 %، بينما لم ينجح صندوق محمد السادس للاستثمار في تعبئة سوى 19 من أصل 45 مليار درهم الموعودة. ورغم الأرقام الكبيرة الموجهة للتعليم والصحة، شدد الفريق على غياب أثر حقيقي لتحسين هذه القطاعات، حيث وصلت الأقسام إلى 48 تلميذاً، والهدر المدرسي إلى 334 ألف تلميذ، والخصاص الصحي إلى 32 ألف إطار، مع استمرار 63 % من الأسرى اللجوء إلى القطاع الخاص.

كما توقف عند أزمة الماء، وتراجع ملء السدود إلى 24 %، وغياب رؤية واضحة لتدبير الطلب المائي، وتحديات الأمن الطاقوي واستمرار تبعية المغرب بنسبة 89 % لتواردات الطاقة. وختم الفريق بالتأكيد على أن المغرب يعيش نافذة فرص تاريخية تتطلب إصلاحاً اقتصادياً شجاعاً ومندمجاً، وليس مجرد إجراءات متفرقة لا تحدث الأثر المطلوب في حياة المواطنين ولا ترتقي لمستوى التوجيهات الملكية ولا لانتظارات المجتمع.

■ محمد الطالبي

في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 برسم السنة المالية 2026

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين:

هناك فجوة واسعة بين المنجز الحكومي وخارطة الطريق الملكية

قانون المالية في صيغته الحالية يعكس استمرارا مقلقا لنفس المقاربة

التي تركز أساساً على منطق التسيير اليومي بدل الرؤية الاستراتيجية

والمقاومة وجنود القوات المسلحة الملكية الذين ضحوا بانفسهم من أجل أن يبقى هذا الوطن موحدًا آمنًا، وأن نحني بإجلال وتقدير كل مكونات المنظومة الأمنية والعسكرية والإدارية: القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، ورجال ونساء الإدارة الترابية، الذين يشكلون، مجتمعين، الدرع الذي يحمي المغرب في عالم متقلب تهيم عليه النزاعات والصراعات الجيوسياسية. وفي خضم هذا الانتصار الوطني، لا يمكن لضميرنا الإنساني أن يغفل عن المحنة العميقة التي يعيشها أشقاؤنا الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، حيث يتعرض المدنيون لأبشع أنواع الحصار والتجويع والعدوان في انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية. إن صور الأطفال الذين يموتون جوعًا، والبيوت التي تقصف فوق رؤوس ساكنيها، والمستشفيات التي تنهار بدون أدوية ولا تجهيزات، ليست مجرد أخبار بل صرخة في وجه العالم. وإبنا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نعلن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني، وندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف أمام مسؤوليته لوقف الاعتداءات، وفرض احترام القانون الدولي، وفتح ممرات إنسانية عاجلة، وإعادة إطلاق مسار سياسي حقيقي يقوم على حل الدولتين.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 يأتي في إطار سنة مالية كان يُنتظر أن تكون سنة مفصلية، لأنها السنة الرابعة من الولاية الحكومية، والسنة التي كان يجب أن تتضح فيها آثار السياسات العمومية، وأن تنعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وأن تبرهن الحكومة من خلالها على قدرتها على تنزيل التوجيهات الملكية السامية التي شكلت خارطة طريق واضحة منذ بداية الولاية. لكن حين نعود إلى هذه التوجيهات ونقارنها بالمنجز الحكومي، نجد فجوة واسعة لا يمكن تجاهلها.

السيد الرئيس

إن جلالة الملك، في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية في أكتوبر 2025، شدد على ضرورة معالجة التفاوتات المجالية، وإطلاق دينامية جديدة في الجبل والواحات، وتطوير منظومة الحكامة وتسريع إنجاز المشاريع، والتغلب على هدر الزمن العمومي. لكن مشروع قانون المالية، بكل صراحة، لا يستجيب لهذه الأولويات ولا يقدم رؤية شمولية ولا يعرض خطة واضحة لتنزيل النموذج التنموي الجديد، ولا يقدم إجراءات ملموسة في الاستثمار، ولا

السيد الرئيس المحترم، السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2026، في سياق وطني استثنائي تتداخل فيه التحولات السياسية العميقة بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، وهو ما يفرض علينا جميعاً أن نرتقي بمستوى النقاش، وأن نخرج من التبريرات الضيقة نحو فضاء النقد المسؤول والتقييم الرصين ومساءلة الحكومة عن مدى احترامها للتوجيهات الملكية السامية واستجابتها للانتظارات المجتمعية المتزايدة.

إن اللحظة الوطنية التي تجتازها بلادنا اليوم ليست لحظة عادية ولا تكررًا لسباقات سابقة، بل لحظة مفصلية أعادت تشكيل موازين التعامل الدولي مع قضية وحداثا الترابية، بعد القرار التاريخي الصادر عن مجلس الأمن رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، الذي وضع حداً لخمس عقود من المناورات الانفصالية، وكُرس، بشكل واضح وبإغلبية واسعة، سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، معتبرا مبادرة الحكم الذاتي الإطار الواقعي الوحيد لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. ولا يمكن النظر إلى هذا القرار بمعزل عن المسار الطويل الذي قاده جلاله الملك محمد السادس نصره الله بثبات وإصرار وحكمة، إذ انقل بالملف من منطق الدفاع إلى منطق المبادرة، ومن دائرة التفاوض إلى دائرة التوقيع الاستراتيجي، ومن التعامل التقليدي إلى العمل الدبلوماسي المبني على قوة العلاقات الثنائية، واستثمار التحولات الجيوسياسية، وبناء تحالفات راسخة مع القوى الدولية.

وهذا التحول ليس حدثاً معزولاً أو منفصلاً عن تاريخ المغرب الحديث، بل هو امتداد لمسار طويل بدأ مع فجر الاستقلال سنة 1956، وتكرس في مسيرة 6 نونبر 1975، ويتوج اليوم باعتراف دولي واسع بمغربية الصحراء. إن ثلاثة تواريخ كبرى تمتد على سبعين سنة، صنعتها حكمة ثلاثة ملوك عظام، ونضحيات مقاومين وجنود ومواطنين، تشهد جميعها بأن وحدة المغرب ليست مجرد قرار سياسي، بل عقيدة وطنية راسخة.

ونحن نستحضر هذا المسار، لا يسعنا إلا أن نقف بخشوع أمام أرواح شهداء جيش التحرير

يقترح تحولات جوهرية في الاقتصاد الوطني. وإذا كان مشروع قانون المالية يشكل التجسيد الرقمي والمالي لخيارات الحكومة، فإنه في صيغته الحالية يعكس استمراراً مقلقا لنفس المقاربة التي اعتمدتها منذ بداية ولايتها، مقاربة تركز أساساً على منطق التسيير اليومي بدل الرؤية الاستراتيجية، وعلى ردود الفعل بدل التخطيط المسبق، وعلى تبرير الأعطاب بدل معالجتها. فقد انتظر المغاربة أربع سنوات ليروا تحولاً ملموساً في حياتهم اليومية، لكن المؤشرات تكشف مساراً مختلفاً، فالتفاوتات الاجتماعية والمجالية تفاقمت، والفوارق بين الجهات ازدادت اتساعاً، حيث تستحوذ جهة الدار البيضاء-سطات وحدها على ما يفوق 32 % من الناتج الداخلي الخام، تليها الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 17 %، ومراكش-أسفي بنسبة 11 %. بينما لا تتجاوز مساهمة جهات مثل درعة-تافيلالت أو كلميم-واد نون أو الشمال الشرقي مجتمعة 6 %. وهذا التركيز غير الطبيعي ينعكس مباشرة على توزيع الاستثمارات العمومية، إذ يتم ضخ ما يفوق 66 % من هذه الاستثمارات في ثلاث جهات فقط، تاركاً المجالات الجبلية والواحاتية والحدودية في حالة هشاشة مزمنة.

إن الأرقام لا تخطئ، وهي كفيلة بأن تظهر أن الوعود الحكومية بشأن محاربة الفوارق لم تتجاوز حدود الخطاب. فوفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، بلغ معدل الفقر متعدد الأبعاد 11.7 % سنة 2025، بعد أن كان أقل من 7 % قبل عشر سنوات، بينما وصلت الهشاشة إلى 38% في بعض الجماعات القروية. وفي الوقت الذي خصصت فيه الخطة الحكومية للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية غلفاً يفوق 50 مليار درهم للفترة 2022-2026، فإن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 42 %، من بينها مشاريع متعطرة وأخرى لم تنطلق بعد، وثالثة أدرجت في التقارير دون أثر في الميدان.

أما فيما يتعلق بالتشغيل، فقد شهد المغرب خلال هذه الولاية الحكومية واحدة من أسوأ الفترات من حيث فقدان مناصب الشغل. إذ سجلت المندوبية السامية للتخطيط فقدان 554 ألف منصب شغل خلال سنتين فقط في القطاع الفلاحي، بينما لم تستطع باقي القطاعات خلق سوى 126 ألف منصب شغل صافي، مما جعل الحصلة سلبية بشكل واضح. فمعدل البطالة الوطني بلغ 13.3 % سنة 2024، مقابل 12.5 % في بداية الولاية، وبطالة الشباب في المجال



المحفظة، أو تحديد المؤسسات التي ينبغي دمجها أو حلها أو إعادة هيكلتها.

وفي مجال الابتكار وريادة الأعمال، لا تقدم السياسات الحكومية الحالية حوافز واضحة للمقاولات الناشئة، ولا تستثمر بالشكل الكافي في حاضنات الابتكار، أو في البنية التحتية البحثية، وهو ما يحول دون خلق قطاعات جديدة عالية القيمة المضافة. إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد براءات الاختراع المسجلة محلياً سنوياً لا يتجاوز 1,200 براءة، وهو رقم منخفض جداً مقارنة بالدول الصاعدة التي تجاوزت 25,000 براءة سنوياً، ما يوضح مدى تأخر المغرب في تعزيز الاقتصاد المعرفي.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع المالي، إذا لم يُعَدَل بشكل جذري، فإنه يكرس نفس المقاربات الجزئية التي أثبتت محدوديتها، ويؤجل فرص الاستفادة من الظروف السياسية والإقليمية المواتية، ويضعف قدرة المغرب على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمستقبلية. فالمواطن اليوم، وخاصة الشباب، لا يحتاج إلى وعود أو بيانات إحصائية، بل إلى برامج واضحة، ونواتج ملموسة، واستثمارات تؤدي إلى خلق فرص شغل، وتحسين القدرة الشرائية، وضمان الولوج إلى خدمات صحية وتعليمية ذات جودة، وتحقيق تنمية مجالية عادلة ومتوازنة.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية 2026، في صيغته الحالية، يحتاج إلى مراجعة شاملة، لإعادة ترتيب الأولويات، وربط الميزانيات بالنتائج، وتفعيل النموذج التنموي الجديد، ومعالجة الاختلالات البنيوية في مجالات الاستثمار، والتشغيل، والحماية الاجتماعية، والطاقة، والمياه، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة، والإدارة العمومية، والجهوية المتقدمة، والقطاع غير المهيكل، والتوازن المالي، وكل القطاعات الحيوية التي تشكل أساس الدولة الاجتماعية الحديثة.

إننا في الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، نؤكد أن النقد الذي نمارسه اليوم ليس من باب المعارضة لمجرد المعارضة، بل من منطق حرصنا على مستقبل بلادنا، وعلى استقرار المجتمع، وعلى قدرة الحكومة على الوفاء بتطلعات المواطنين، وعلى جعل النموذج التنموي الجديد حقيقة ملموسة بدل أن يبقى خطاباً على الورق.

السيد الرئيس، إن استثمار الدولة في الرأسمال البشري والابتكار ليس خياراً ثانوياً، بل هو شرط أساسي لخلق فرص الشغل، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق نمو مستدام قادر على امتصاص تكاليف الدين العمومي المتزايد، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي. ومن دون سياسة واضحة وحزم إجراءات عملية في هذا المجال، فإن المخاطر الاجتماعية ستتفاقم، وستبقى التفاوتات قائمة، ولن تتحقق الأهداف المعلنة في النموذج التنموي الجديد

إننا في الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، نؤكد على أن مشروع قانون مالية مستقبلي يجب أن يضع الرأسمال البشري والابتكار في صميم أولوياتنا، وأن يقرن كل دعم مالي بتقييم دقيق للأثر، وضمان تحقيق النتائج الملموسة على مستوى التشغيل والجودة التعليمية والبحث العلمي، مع وضع مؤشرات واضحة ومتابعة منتظمة لضمان الشفافية والمساءلة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، نؤكد على استعدادنا للعمل بل مسؤولية مع الحكومة لمواكبة الإصلاحات الضرورية، شريطة الالتزام الجدي بتحقيق الأهداف المعلنة، والاستثمار الحقيقي في الإنسان المغربي، الذي يمثل الثروة الحقيقية لمغرب الغد.

ومع ذلك، وبعد تقييم شامل لضمون مشروع قانون المالية لسنة 2026، وإطلاعنا على أولويات الإنفاق والاختيارات السياسية والاقتصادية التي يقدمها هذا المشروع، فإننا نأسف لأننا لا نرى فيه معالجة كافية للتحديات البنيوية التي تعاني منها بلادنا، ولا التزاماً حقيقياً بالعدالة المجالية والاجتماعية.

وبناءً على ذلك، يعلن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية موقفه بوضوح، حيث نضوت ضد هذا المشروع، مع التاكيد على أننا سنستمر في متابعة تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية، وممارسة دورنا الرقابي بكل مسؤولية من أجل الدفاع عن مصالح المواطنين، وتعزيز التنمية المستدام والعدالة الاجتماعية ببلادنا

المتقدمة كاختيار استراتيجي لبناء نموذج جديد للتنمية يقوم على العدالة المجالية وعلى نقل السلطة والموارد من المركز إلى الجهة. لكن بعد مرور عشر سنوات على هذا الورش، لا تزال الجهات تعتمد بنسبة 82 % على تحويلات الدولة، ولا تتجاوز مواردها الذاتية 18%، في حين أن الهدف الوطني كان أن تصل هذه الموارد إلى 35 % على الأقل. كما أن اختصاصات الجهة لا تزال غير مفصلة بشكل واضح، ولا تزال الدخالات بين مجالس الجهات والمجالس الإقليمية والمحلية تعطل المشاريع، وتخلق ضبابية في المسؤوليات. وفي هذا السياق، كان على الحكومة أن تقدم في مشروع قانون المالية رؤية واضحة لتمويل التنمية الجهوية، وبرنامجاً محدداً لتأهيل الموارد البشرية والاستثمار في الجهاز الإداري داخل الجهات، لكن المشروع جاء فقيراً من أي إجراء يتعلق بالجهوية، باستثناء بعض التحويلات الروتينية التي تتكرر كل سنة دون أثر واضح في الميدان.

السيد الرئيس،

إن أحد أهم الاختلالات البنيوية التي يعاني منها نموذج التنمية في بلادنا يرتبط مباشرة بالعلاقة بين الاستثمار العمومي ووقعه الحقيقي على التنمية الاقتصادية. فالمغرب من بين الدول القليلة التي تخصص نسبة مرتفعة جداً من الناتج الداخلي الخام للاستثمار—تتراوح بين 28 % و 31%—ومع ذلك، فإن مردودية هذا الاستثمار تبقى من بين الأضعف عالمياً. فكل نقطة نمو اقتصادي في المغرب تتطلب ما بين 6 و 7 نقاط استثمار، في حين أن المعدل العالمي لا يتجاوز 4 نقاط. وهذا الفارق الكبير يعكس خللاً عميقاً في طريقة برمجة المشاريع، وفي أولويات الإنفاق، وفي الحكامة، وفي غياب التقييم الحقيقي للمشاريع الكبرى.

إن أحد المحاور الكبرى التي كان يفترض أن يركز عليها مشروع القانون المالي هو إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، وبين المستثمر والدولة، وبين المواطن والإدارة، لأن الثقة هي رأس مال لا يمكن لأي دولة أن تحقق النمو دون توفره.

لكن الواقع يكشف أن منسوب الثقة تراجع بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة. فوفق مؤشر الثقة الذي تصدره المندوبية السامية للخطيط، فإن أكثر من 62% من الأسر المغربية تعتقد أن وضعية البلاد تسير في الاتجاه غير الصحيح، وأن قدرتها على الانخراط منعدمة، وأن آفاق تحسن وضعها المالي ضعيفة جداً.

كما أن ثقة المستثمرين تتراجع، وهو ما يظهر في أرقام تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي انخفضت بنسبة 13% سنة 2024 مقارنة بسنة 2021، رغم كل الوعود الحكومية بشأن تحسين مناخ الأعمال. وكانت المراكز الجهوية للاستثمار رافعة مفترضة لتسهيل الاستثمار، لكن الواقع يؤكد أن أكثر من 41% من الملفات التي توضع بها تواجه عراقيل مطردة وإدارية، وأن نسبة معالجة الملفات داخل الأجل القانوني لم تتجاوز 71%، وهو رقم أقل بكثير مما كان موعوداً به.

على مستوى آخر، يبرز ملف إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي وصفه جلالة الملك في خطاب سابق بأنه أحد أعمدة الإصلاح الاقتصادي. وقد كان منتظراً أن تقدم الحكومة رؤية واضحة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، خاصة تلك التي تعاني من ضعف الحكامة أو تتقلل كاهل المالية العمومية. لكن البيانات المتوفرة تشير إلى أن عدد المؤسسات العمومية التي تحتاج إلى هيكلة يفوق 220 مؤسسة، وأن المحفظة العمومية تضم ما يفوق 700 كياناً بين مؤسسات عامة وشركات تابعة، دون أن تقدم الحكومة مخططاً واضحاً لإعادة تنظيم هذه

نتائج ملموسة يشعر بها المواطن المغربي في حياته اليومية.

فالحماية الاجتماعية، التي كانت إحدى أكبر الأوراش الملكية، لم تستطع الحكومة تأمين شروط تنزيلها الكامل. فقد التحق أكثر من 11.5 مليون مغربي بنظام التأمين الصحي الإجباري، بما في ذلك الفئات الهشة التي انتقلت من نظام ”راميد“ إلى التغطية الصحية، لكن جودة الخدمات الصحية لم تتحسن بما يكفي لاستيعاب هذا الطلب الإضافي. فالمرافق الصحية لا تزال تعاني من ضعف التجهيزات، والخصاص البشري الكبير، والضغط الهائل على المستعجلات، وغياب طب الأسرة، والتفاوت الصارخ بين المدن الكبرى والمناطق القروية. وهذا الخلل الهيكلي يجعل من التغطية الصحية ورشاً ناقضاً، لأن الحماية الاجتماعية لا تقتصر على بطاقة تامين، بل تقوم على ضمان خدمة حقيقية للمريض.

وفيما يتعلق بدعم القدرة الشرائية، فإن الحكومة اعتمدت مقاربة جزئية مبنية على التدخل عبر صندوق المكافحة، دون مراجعة شاملة للسياسات الضريبية والقطاعية. فالدعم الموجه للغاز والقمح والسكر بلغ 27 مليار درهم سنة 2025، لكنه ظل موجهاً للجميع دون استهداف، وهو ما يجعل جزءاً كبيراً منه يستفيد منه الأغنياء والمقاولات الصناعية، بدل أن يوجه نحو الفئات التي تحتاجه بالفعل. وكان من الممكن للحكومة أن توازي هذا الدعم بإجراءات قوية في مواجهة المضاربات، لكن تقارير مجلس المنافسة أظهرت استمرار ممارسات احتكارية في بعض الأسواق، مثل سوق المحروقات الذي عرف هوامش ربح غير مسبوقة تجاوزت 1.2 درهم في اللتر الواحد في بعض الشركات.

السيد الرئيس، إن الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزالها في تحويلات مالية، بل تقوم على ضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية، وهذا يتطلب إصلاحاً جذرياً للإدارة العمومية. فالإدارة المغربية—باعتراف الحكومة نفسها—تعاني من بطء المساطر، وتعدد المتدخلين، ومحدودية الرقمنة، وغياب اليات التتبع والتقييم. ووفق تقرير صادر عن وزارة الانتقال الرقمي، فإن 80% من الخدمات العمومية لا تزال تقدم بشكل تقليدي على الورق، وأن نسبة الرقمنة الفعلية للخدمات لا تتجاوز 20%. في حين أن الاستثمار في الرقمنة لم يتجاوز 1.6 مليار درهم سنوياً، وهو رقم ضئيل جداً بالنظر لحجم الحاجة.

إن رقمنة الإدارة ليست مجرد ترف تقني، بل شرط أساسي لتحسين مناخ الأعمال، ومحاربة الرشوة، وتقليص آجال معالجة الملفات، وتخفيف الضغط عن المرتفقين، وتحسين العلاقة بين المواطن والدولة. ولقد سرحلني في الفريق الاشتراكي في عدة مناسبات أن ترتب المغرب في المؤشر العالمي لمراكات الفساد يبقى أحد تجليات الكبرى لضعف تنزيل هذا الورش (المرتبة 99 من أصل 180 دولة، تراجع مقارنة مع سنة 2023 بمعدل 180 نقطة، ومع ذلك، ما زالت الحكومة تتعامل مع هذا الورش بمنطق التجريء والتدرج البطيء، دون رؤية موحدة، ودون منصة رقمية مركزية تجمع كل الأدارات، وبدون إطار قانوني شامل يضمن الحكامة الرقمية وحماية البيانات.

وفي مقابل هذا التعثر الداخلي، يشهد المغرب تحولات إقليمية ودولية دقيقة تتطلب تطلّب جاهزية كبرى. فالعالم يعيش اليوم موجة جديدة من التقلبات الاقتصادية، وارتفاعاً في أسعار الفائدة العالمية، واضطرابات في سلاسل التوريد، وتنافساً محموماً حول الطاقات البديلة والمعادن الاستراتيجية. وقد شكلت هذه المتغيرات ضغطاً على المالية العمومية، حيث ارتفع حجم الدين العمومي إلى 510 مليار درهم بالنسبة للدين الداخلي، وإلى 468 مليار درهم بالنسبة للدين الخارجي، وإن هذه المديونية تبقى خطيرة –رغم السريية التي تقدمها الحكومة على القدرة على التحكم فيها– إذا لم تُرقَف بنمو اقتصادي قوي قادر على امتصاص تكلفتها.

والقطاع غير المهيكل ليس مجرد تجارة هامشية، وصناعة خفيفة، ويشغل 2.4 مليون شخص، لكنه خارج أي منظومة حماية أو ضريبية أو تكوين. وهذا الوضع يهدد الاقتصاد المنظم، ويخلق منافسة غير عادلة، ويقلص مداخيل الدولة، ويُضعف اليات حماية الاجراء. وكان من المنتظر من الحكومة تقديم استراتيجية دقيقة لإدماج كل القطاع عبر تشجيع المقاول الذاتي، وتسييط المساطر الجبائية، وتوسيع نظام الفوترة الإلكترونية، لكنها اكتفت بمقاربة قانونية دون إجراءات تحفيزية حقيقية.

السيد الرئيس،

نصل هنا إلى نقطة جوهرية أخرى: الحكامة الترابية. فالمغرب اختار منذ سنوات ورش الجهوية

البنكية الفلاحية. بالنسبة لموضوع الأمن الطاقوي، لا يزال المغرب يعتمد بنسبة 89% على واردات الطاقة، رغم الإمكانات الهائلة في الطاقة الشمسية والريحية والهيدروجين الأخضر. وقد كان منتظراً من الحكومة الطاقات البديلة وتسريع انتقال الطاقة، إلا أن المشروع المالي يقدم أرقاماً فضفاضة لا ترتبط بخطة تنفيذية محكمة. ففي الوقت الذي تشهد فيه أوروبا سباقاً محموماً حول الهوتوجين الأخضر، ما يزال المغرب في مرحلة الدراسات الأولية، مع مشاريع مؤطرة اتفاقياً لكنها غير منجزة ميدانياً، بينما دول مثل تشيلي وأستراليا والإمارات تجاوزت مرحلة الدراسات إلى الإنتاج وتصدير أولى الشحنات.

السيد الرئيس، إننا أمام واقع اقتصادي يحتاج إلى إصلاح هيكلي عميق، لا إلى مجرد إجراءات ظرفية. لكن الحكومة، للأسف، اعتمدت خلال هذه الولاية سياسة ترتكز على المعالجة الجزئية والقرارات المنفرقة، بدل هندسة سياسة شاملة تعطي الأولوية للإنتاج الوطني، وللقيمة المضافة، وللاقتصاد القادر على خلق الثروة. فالإقتصاد المغربي اليوم يعاني من ضعف الإنتاجية، وهذه الحقيقة تؤكدها الأرقام: فإنتاجية العامل المغربي لم ترتفع سوى ب 0.9% سنوياً في المتوسط منذ 2015، مقارنة ب 3.2% في تركيا، و 2.8% في فيتنام، و 1.7% في مصر. وهذا الضعف يعكس غياب الاستثمار في الرأسمال البشري، وفي التكوين المهني العصري، وفي البحث العلمي التطبيقي، وهي أعمدة النمو الحقيقي في القرن الواحد والعشرين.

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد شهد الميزان التجاري عجزاً ناهز 304 مليار درهم سنة 2024، بسبب ارتفاع الواردات إلى 850 مليار درهم مقابل صادرات بقيمة 548 مليار درهم. وبشكل ارتفاع فاتورة الطاقة والمنتجات الغذائية والصناعية نصف هذا العجز تقريباً، ما يعكس هشاشة الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب الداخلي. كما أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات انخفضت إلى 64%، وهي أدنى نسبة منذ 2014. وهذه المؤشرات تطرح سؤالاً كبيراً حول مدى قدرة الصناعة الوطنية على لعب دورها الحقيقي في تقليص العجز التجاري وفي تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.

السيد الرئيس،

لا يمكن لأي قراءة موضوعية أن تجاهل أن مشروع قانون المالية لسنة 2026 لا يستجيب لتحديات هذه المرحلة ولا يُحدث القطعية الضرورية مع نمط التدبير الذي أثبت محدوديته. فالمشروع يقدم أرقاماً دون روح، وميزانيات دون رؤية، وإجراءات دون أثر. ولا يقدم أي ضمانات بأن الوضع الاجتماعي سيتحسن، ولا بأن الاستثمار سينتعش، ولا بأن الفوارق المجالية ستتقلص، ولا بأن النموذج التنموي الجديد سيُفعَل بجدية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع المالي، في صيغته الحالية، لا يجيب عن التحديات الكبرى التي تواجه نموذج الدولة الاجتماعية الذي أعلنته الحكومة منذ بداية ولايتها، والذي ربطت به آمالاً كبيرة لامتصاص الصدمات الاجتماعية وتحسين مستوى عيش المواطنين وضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. لكن بعد أربع سنوات من الوعود المتتالية، نجد أن الدولة الاجتماعية ظلت شعاراً أكثر مما كانت سياسة عمومية فعلية، لأن مكونات هذا النموذج—الحماية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية، وتحسين الخدمات العمومية، وتقليص الفقر—لم تتحول إلى

لا يمكن تجاهل العطب البنيوي المتعلق بالصفقات العمومية، فرغم الإصلاح الذي أعلن عنه سنة 2023، ما تزال الصفقات تُسند في جزء منها وفق معايير غير واضحة

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية الحالي يقدم أرقاماً كبيرة في التعليم والصحة، لكنه لا يقدم معالجة حقيقية للاختلالات. فالتعليم، الذي يمثل أكبر ميزانية في الدولة بما يفوق 91 مليار درهم، يعاني من أعطاب هيكليّة: اكتظاظ يصل إلى 48 تلميذاً في بعض المستويات، خصاص بلغ 30 ألف أستاذ، نسبة الهر المدرسي التي تجاوزت 334 ألف تلميذ سنة 2024، نتائج ضعيفة في التقييمات الدولية مثل PISA، حيث احتل المغرب المراتب الأخيرة في القراءة والرياضيات والعلوم. ومع ذلك، لم تقدم الحكومة إصلاحاً بنيوياً، بل اكتفت بقرارات غير مدروسة أحدثت ارتباكاً كبيراً داخل المنظومة التربوية، وأثرت على مهنة التدريس، وخلقت توتراً اجتماعياً كبيراً في القطاع.

أما في الصحة، فقد أصبح الحديث عن إصلاح المنظومة الصحية شبيهاً بنقاش دائري يتكرر كل سنة دون تقدم ملموس. فالعرض الصحي العمومي يعاني من خصاص بلغ 32 ألف إطار صحي، وبينما حددت منظمة الصحة العالمية معيار 45 إطاراً صحياً لكل 10.000 نسمة، لا يتجاوز المغرب 9.6 فقط، وهو أقل من المعدل الإفريقي نفسه. كما أن نسبة الأسر التي تضطر للجوء إلى القطاع الخاص تفوق 63% بسبب ضعف الخدمات في القطاع العمومي، وهو ما يؤدي إلى إنفاق مباشر من جيوب الأسر بلغ 54% من مجموع نفقات الصحة، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة بالمعدل العالمي (23%).

وبخصوص التغطية الاجتماعية، ورغم أهمية ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي أطلقه جلالة الملك، فإن الحكومة لم تقدم التصور المتكامل لهذا الورش، ولا الإطار التمويلي الدائم له، ولا الإصلاحات المصاحبة الضرورية لجعله مستداماً. فالتغطية الصحية الأساسية أصبحت واقعاً، لكن

جودة الخدمات بعيدة جداً عن تحقيق الأهداف. وأما تعويضات العائلة، التي كان من المفترض أن تبدأ سنة 2024، فلم تدخل حيز التنفيذ إلا بشكل جزئي جداً، فضلاً عن غياب الجاهزية الرقمية والمؤسسية لم يؤمّن حسن تنزّلها.

إننا أمام لحظة تتطلب المصارحة، حيث لا يمكن أن يتقدم المجتمع إذا ظلت الخدمات الاجتماعية في وضع هش، وإذا ظل المواطن يواجه وحده تكاليف الطبيب والتعليم والفنل والسكن. فالطبقة الوسطى التي تشكل ركيزة الاستقرار والإنتاج تعيش ضغطاً غير مسبوق. إذ تشير الأرقام إلى أن 60 % من الأسر ذات الدخل المتوسط تعتبر وضعها المالي سيئاً أو متوسطاً في أحسن الأحوال، وأن قدرتها على الاندخار تراجعت إلى أقل من 7 %، وهي أدنى نسبة منذ سنة 2008. أما القدرة على اقتناء السكن، فقد تراجعت بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار العقار بـ 14 % في المدن الكبرى، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية بسبب تغير السياسة النقدية لبنك المغرب، الذي رفع سعر الفائدة الرئيسي من 1.5% إلى 3 % بين 2022 و 2023، ما أدى إلى زيادة كلفة القروض.

السيد الرئيس،

إن حديث الحكومة عن الانتعاش الاقتصادي لا يجد له أثراً في المؤشرات الحقيقية للإنتاج. فالقطاع الصناعي، رغم المبادرات التي تم الإعلان عنها، لم يتجاوز معدل نموه 1.8% خلال السنوات الأربع الأخيرة. أما السياحة، التي شهدت ارتفاعاً في عدد الوافدين إلى ما يفوق 14 مليون سائح سنة 2024، فإن أثرها الاقتصادي ظل محدوداً بسبب ضعف الربط بين السياحة والصناعة المحلية، وبسبب سيطرة شركات أجنبية على جزء مهم من سلسلة القيمة.

ولا يمكن في هذا المقام تجاهل ملف الماء، الذي يشكل تحدياً وجودياً للمغرب. فالحكومة قدمت في مشروع القانون المالي أرقاماً منفرقة حول مشاريع تحلية المياه والسدود، لكن هذه الأرقام لا تشكل رؤية متكاملة. فمعدل ملء السدود شهر شتنبر 2025 لم يتجاوز 24 % على المستوى الوطني، وسدود كبرى مثل الوحد الثانية والداخلية وأولوز والقدرة تعاني من مستويات حرجة. أما الطلب على الماء، فيسبيل إلى 16 مليار متر مكعب سنة 2030، بينما الموارد المتاحة لا تتجاوز 11 ملياراً في أفضل التقديرات. ومع ذلك، لا توجد سياسة واضحة للطلب المائي، ولا رؤية لتحديث شبكات التوزيع التي تخسر أكثر من 600 مليون متر مكعب سنوياً بسبب التسريبات.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن المشروع المالي في ظل هذه الاختلالات يجعلنا تطرح سؤالاً كبيراً حول مدى قدرة الحكومة على قيادة التحول الاقتصادي الذي يحتاجه المغرب في المرحلة المقبلة. فالمغرب اليوم أمام نافذة فرص تاريخية بفعل الاستقرار السياسي، والانتصار الدبلوماسي، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، والتحولات الدولية الكبرى، لكنه في الوقت نفسه أمام تهديدات اقتصادية داخلية إذا لم تعالج بجرأة وبسرعة. ومن بين هذه التهديدات استمرار البلاء في إنعاش الاستثمار الخاص، وضعف الإنتاجية الوطنية، وتراجع تنافسية الاقتصاد.

فوفقاً للمؤشر العالمي، احتل المغرب الرتبة 86 عالمياً في مؤشر تنافسية الاقتصاد سنة 2025، وتراجع في مؤشرات أخرى تتعلق بالابتكار والبحث العلمي، حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمار في البحث العلمي 0.8% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بمعدل عالمي يفوق 2.5%. وهذا الضعف يجعل اقتصادنا يعتمد على قطاعات تقليدية غير منتجة للقيمة المضافة العالية، في حين أن القطاعات الصناعية الحديثة مثل التكنولوجيا الدقيقة، والصناعات الدوائية، والطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، تحتاج إلى جيل جديد من الاستثمارات المهيكلة.

من جهة أخرى لا يمكن إغفال التحديات التي تواجه الفلاحة، التي تشغل أكثر من 32% من الساكنة النشطة، فبعد سنوات من الجفاف المتتالي، أصبح القطاع يعاني من هشاشة هيكليّة غير مسبوقة، خصوصاً في ظل ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية (الأسمدة، البذور، الأعلاف). ورغم إطلاق استراتيجية «الجيل الأخضر»، فإن النتائج المحققة ما تزال أقل بكثير من الأهداف، إذ لم يتجاوز إنتاج الحبوب 55 مليون قنطار في أحسن المواسم خلال الفترة 2022–2025، مقارنة بمتوسط 75 مليون قنطار في العقد الماضي. كما أن الفلاحين الصغار، الذين يمثلون 70% من المستغلين، ما يزالون يعانون صعوبات الولوج إلى التمويل والمواكبة التقنية، حيث لا يستفيدون سوى من 7% من الاعتمادات

أكد على تعزيز الالتزام بمكافحة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة بإفريقيا

«إعلان الرباط» يتوج أشغال المؤتمر الوزاري الإفريقي حول نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود



توجت أشغال المؤتمر الوزاري الإفريقي حول نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود، الخميس، باعتماد «إعلان الرباط» الذي يؤكد على تعزيز الالتزام بمكافحة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة بإفريقيا.

واعتمد الوزراء ورؤساء وفود الدول الإفريقية المشاركون في المؤتمر هذا الإعلان الذي يحدد التأكيد على الالتزام الراسخ بمكافحة تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاعات المسلحة، والتي ت وصف بانها «انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وإساءة للإنسانية».

وعرب الإعلان عن القلق البالغ إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال، لاسيما التجنيد القسري والإعداءات الجنسية والإختطاف، وكذا عرقلة الولوج إلى التعليم والمساعدة الإنسانية. كما شددت الوثيقة على أولوية الوقاية، باعتبارها الاستجابة الأكثر فعالية لوضع حد لظاهرة الأطفال الجنود. وهكذا، دعت الوفود إلى إرساء بيئات حامية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وكذا اليات الإنذار المبكر، إضافة إلى معالجة الأسباب العميقة للتجنيد.

وأكد الوزراء أيضا أن إعادة إدماج الأطفال الذين تم تحريرهم من الجماعات المسلحة ينبغي أن تكون شاملة ومستدامة وملائمة لمسار كل فرد، من خلال برامج تجمع بين الدعم النفسي والاجتماعي، ولم

الشمل الأسري، والإدماج الاجتماعي، والتمدرس، والتمكين الاقتصادي، مشددين على ضرورة مكافحة الوصم وتعزيز المصالحة داخل المجتمعات.

من جهة أخرى، يدعو «إعلان الرباط» إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من خلال إبراز الدور المحوري للمنظمات الإفريقية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني في الوقاية والحماية وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

وأكد الإعلان أيضا على ضرورة أن تدمج عمليات السلام وما بعد النزاع بشكل منهجي مسألة حماية الأطفال، ليس باعتبارهم مستفيدين فحسب، بل أيضا كفاعلين في التغيير في المجتمعات الإفريقية.

كما أطلق «إعلان الرباط» مسارا يروم بلورة آلية قانونية إفريقية خاصة، في شكل اتفاقية قارية مخصصة للوقاية من استقطاب الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم. ولهذه الغاية، قرر الوزراء إحداث «مجموعة أصدقاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعنية بالأطفال»، وهي منصة موجهة لدعم هذا المسار وتحفيز الجهود المشتركة.

وجدد الإعلان، الذي تم اعتماده بالرباط، التأكيد على الطموح المشترك للبلدان الإفريقية من أجل بناء قارة يتمكن فيها كل طفل من أن ينشأ بعيدا عن الخوف والعنف والنزاعات المسلحة، وعزمها على المساهمة في الجهود العالمية الرامية للقضاء على ظاهرة الأطفال الجنود بشكل نهائي.

العيون: افتتاح أشغال الجمعية العامة

السنوات العاشرة لشبكة البرلمانيين

الأفارقة لتقييم التنمية



افتتحت، أمس الجمعة بالعيون، أشغال الجمعية العامة السنوية العاشرة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، بمشاركة وزراء وبرلمانيين وخبراء وممثلين مؤسسيات ومن المجتمع المدني وشركاء تنمويين من مختلف البلدان الإفريقية.

وتعمل شبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، التي تأسست سنة 2014، على تعزيز توظيف اليات التقييم في عمليات صنع القرار العام وتقوية ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الإفريقية.

ويهدف تنظيم هذه النسخة بالمغرب إلى تقدير دور مجلس المستشارين، مستضيف هذا

الحدث، وخبرته في مجال تقييم السياسات العمومية.

ويندرج هذا اللقاء في سياق قاري يتسم بالأهمية المتزايدة لتقييم السياسات العمومية كرافعة استراتيجية للحكومة، والشفافية وتحسين الأداء العام.

ويضم برنامج هذا اللقاء جلسة موضوعاتية بعنوان «تقييم السياسات العمومية: كفاءة مشتركة» تنكب على بحث سبل تقوية التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذا هيئات الرقابة، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتعزيز الحداثة العمومية وتشجيع التعلم الجماعي.

ائتلاف نقابي وطني يحذر من إحداث مراكز للتشخيص تهدد الأمن الصحي للمغاربة والاستقلالية المهنية للأطباء

■ وحيد مبارك

حذر ائتلاف نقابي للأطباء بالقطاع الخاص والمصحات الخاصة من مشروع قيد الدرس والإعداد والذي يهدف إلى إحداث مراكز للتشخيص متعددة التخصصات مستقلة عن كل هيئة صحية، تقوّمها مجموعات مالية، وتسعى لتوظيف أطباء في الطب العام وأخصائيين وتحويلهم إلى إجراء، مع ما يعني ذلك من توجيه وتحكم في قراراتهم من أجل تحقيق الربح المالي المنشود، في ضرب تام لعدد من القوانين المؤطرة لمهنة الطب.

وأكد التحالف النقابي في رسائل تنبيهية وجهها إلى كل من وزير الصحة، وسيط المملكة، ورؤساء كل من مجلس المنافسة، والهيئة العليا للصحة، وهيئة الأطباء، إضافة إلى الأمين العام للحكومة، على أن الخطوة التي يتم الإعداد لها تتعارض جملة وتفصيلا مع مضامين المواد 2 و 33 و 117 من قانون مزاوله الطب 131.13 إضافة إلى المادة 26 من القانون 08.12 والمادة 12 من القانون 104.12. وشدد التحالف المكون من التجمع النقابي الوطني للأطباء الإخصائيين في القطاع الخاص والنقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر والنقابة الوطنية للطب العام إضافة إلى الجمعية الوطنية للمصحات الخاصة على أن مهنة الطب لا يجب وبأي شكل من الأشكال أن تتحول إلى ممارسة تجارية، محذرا من تبعات ومخاطر السماح بإخراج مشروع من هذا القبيل على المواطن أولا والطبيب ثانيا.

وتعليقا على هذا الموضوع، أكد الدكتور سعد أكومي، الرئيس المؤسس للتجمع النقابي الوطني للأطباء



الأخصائيين في القطاع الخاص على أن من شأن إحداث هذه المراكز المحدثة عنها، الوقوع في تضارب واضح للمصالح، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تراجع جودة الطبّ مقابل هيمنة البعد الاستثماري، مشددا على أن هاجس الربح المادي سيصبح حاضرا ومهيمنًا بقوة، وذلك من خلال التدخل في قرارات الطبيب باعتباره

أجيرا عند هذه المجموعات، إضافة إلى التسبب في ضرر كبير للأطباء في العيادات الأمر الذي يعتبر مسا مباشرا بالمنافسة الشريفة.

وأكد الدكتور أكومي الحاصل على شواهد للدكتوراة في الطب والقانون، على أنه وبشكل عام وتحت أي ظرف من الظروف لا يمكن القبول بتسليع الصحة وبتحويل الطبيب إلى مستخدم، كما أنه لا يمكن المس بحق المريض في اختيار طبيبه المعالج، مشددا على ضرورة الرفض الشامل لكل ما قد يؤدي إلى العبث

بصحة المريض وبمستقبل مهنة الطب وبالمسّ بالجودة وباللفة التي تربط الطبيب بالمريض التي هي أساس كل علاج، معتبرا أن تنزيل الورش الملكي الرائد للحماية الاجتماعية يجب أن يرافقه استيعاب فعلي لفلسفته والعمل الجماعي على التزليل السليم لمضامينه من أجل تحقيق المصلحة العامة.

وتفاعلا مع الموضوع، علمت «الاتحاد الاشتراكي» أن المجموعة المالية المحدثة عنها، قد عملت على إثر هذا التحرك من طرف التنظيمات الصحية في القطاع الخاص على سحب المشروع الذي تقدمت به والتي تدافع عنه بكونه جاء لخدمة المرضى في الأماكن النائية، معللة خطوتها بكونها تهدف إلى حماية الجسم الطبي الخاص من التصعّد والحرص على استمرار علاقات مسجّمة تضمن مواجهة التحديات المشتركة من أجل خدمة المريض.

انطلاق عملية مراقبة تدرّس الأبناء المستفيدين من التعويضات برسم الموسم الدراسي 2025 - 2026

كما يتعين على آباء وأولياء الأمور المعنيين تدوين رقم تسجيلهم على الشواهد المذكورة من أجل ضمان معالجتهم.

هذا ويدعو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كافة المؤمّنين المستفيدين من التعويضات إلى التحقق مما إذا كانوا معنيين بهذه العملية، وذلك من خلال الولوج إلى الفضاء الخاص بهم على بوابة تطبيق «MaCNSS».

وللتذكير، فإن عدم الإدلاء بالشواهد المطلوبة في الأجل المحددة سيؤدي إلى تعليق الحق في الاستفادة من التعويضات المذكورة، وذلك وفقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإعداد دليل توضيحي وشريط مصور يمكن الإطلاع عليهما من خلال موقعه الرسمي: www.cnss.ma

وكذا صفحاته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمرکز العلاقة مع الزبناء على الرقم التالي: 3939

«بسم الله الرحمن الرحيم يا أبتعا لنفسك المظنة ارحمني إلى ربك يا مدينة مدينة فاخرني في عياري ودخلي جنتي».

صدة الله العظيم

بلغ الحزن والأسى، تتقدم أسرة التعليم بالمحمدية، ومعها إدارة مدرسة ولادة واطرها التربوية، باحر التعازي وأصدق المواساة إلى الأستاذة فاطمة الزهراء كحيل، على إثر وفاة عمها المرحومة السيدة عائشة كحيل بالديار الفرنسية وقد وري جثمانها بمدينة المحمدية بمقبرة النسيم بالمحمدية، نسال الله العلي القدير أن يتغفد الفقيدة برحمته الواسعة، ويسكنها فسيح جناته، ويرزق أهلها ونوניה جميل الصبر والسلوان.

إنالله وإنإليه راجعون



السيدة عائشة كحيل في ذمة الله

النيابة العامة تعتمد مستجدات المسطرة الجنائية الجديدة وتوجه المسؤولين القضائيين إلى توحيد الممارسة

■ جلال كندالي

حق التظلم من قرارات الحفظ أمام الوكلاء العامين، أو أمام الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بالنسبة لقرارات محاكم الاستئناف.

ومن أبرز المستجدات أيضا تمكين النيابة العامة من إخضاع المشتبه فيهم للمراقبة القضائية أثناء البحث، وتنظيم صارم لبرقيات البحث من حيث شروط إصدارها وإلغائها. كما وسع نطاق رد الأشياء والأدوات ووسائل النقل المضبوطة، وأدخل تعديلات على سحب جواز السفر وإغلاق الحدود عبر تمديد الأجل وإسناد مهمة السهر على التنفيذ إلى النيابة العامة.

وأقر القانون آلية لإجراء أبحاث مالية موازية في الجرائم التي تدر عائدات مالية، مع إمكانية حجز الأموال والممتلكات المتعلقة بالاشخاص الخاضعين للاختصاص الاستثنائي، وأكد أن اتخاذ الإجراءات المقتدة للحرية في حق الفئات الواردة في المواد من 266 إلى 268 لا يتم إلا بموافقة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

ومن المستجدات العملية السماح لقضاة النيابة العامة بالانتقال إلى مقرات الشرطة القضائية لاستنطاق المشتبه فيهم الراشدين الموضوعين تحت الحراسة النظرية في الجنج، بغية تخفيف الضغط على مكاتب النيابة العامة.

وشدد المنشور على تنظيم إجراءات التفتيش الرقمي وحجز البيانات الإلكترونية، وإخضاع الأجهزة لخبرة تقنية متخصصة بعد إذن النيابة العامة. مع ضرورة احترام ضوابط دقيقة خلال حجز المعطيات والبرامج المعلة مانتة.

مثل الضباط العسكريين من رتبة عميد فما فوق وقضاة المحكمة العسكرية والكتاب العامين للمعامل ورؤساء المناطق الحضرية.

وفي خطوة تعتبر تحولا مهما، قيد القانون الجديد معالجة الوشايات مجهولة المصدر، إذ أصبح يتعين على النيابة العامة القيام بتجريات أولية قبل الإنن بأي بحث، مع إلزام ضباط الشرطة القضائية بالحصول مسبقا على إذن النيابة العامة في الحالات نفسها. كما فرض القانون مسطرة خاصة في الجرائم الماسة بالمال العام، حيث أصبح فتح الأبحاث مشروطا بإحالة من المجلس الأعلى للحسابات أو تقارير المفتشيات العامة أو الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

وتوسع القانون في الزامية الإشعار، حيث أصبحت النيابة العامة مطالبة بإبلاغ المحامين والضحايا والمشتكين بجميع القرارات المخددة في الشكايات داخل أجل 15 يوما، وليس فقط قرارات الحفظ كما كان معمولا به سابقا. كما منح القانون للمواطنين

وجه الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، منشورا إلى المسؤولين القضائيين بالنيابات العامة، يطالبهم فيه بتطبيق المستجدات الكبرى التي جاء بها القانون رقم 03.23 المغربي والمنعم لقانون المسطرة الجنائية، والتي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من 08 دجنبر 2025، مؤكدا ضرورة مراعاة الضمانات الدستورية وتعزيز حماية الحقوق والحريات خلال مراحل الدعوى العمومية.

المنشور أبرز تغييرات جوهرية في قواعد الاختصاص، حيث أصبحت المؤسسة السجنية التي يوجد بها المشتبه فيه محدا إضافيا للاختصاص المحلي، إلى جانب مكان ارتكاب الجريمة أو محل الإقامة أو مكان الاعتقال. كما أضيفت فئات جديدة إلى لائحة الأشخاص الخاضعين للاختصاص الاستثنائي،





حساب الودائع لدى التوثيق العدلي، مدخل للإصلاح الضريبي ومكافحة التعامل بالكاش

حملها تقرير لبنك المغرب، الذي أكد أن الكاش يمثل نحو 30% من الناتج الداخلي الخام. وبنهاية مارس 2025، ناهزت قيمة “الكاش” 437 مليار درهم (47 مليار دولار)، أي بزيادة 9% على أساس سنوي، وقفزة بنحو 65% مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه قبل خمس سنوات. وفي تصريح لوالي بنك المغرب، قال: “هذا الوضع لا يجب أن يستمر”، كما نبه إلى أن هذا المعدل، يعد من المستويات الأعلى في العالم، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر مرتبطة بجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. لذلك أعلن بنك المغرب، إحداث لجنة تضم البنوك وعدد من الخبراء لوضع حلول لهذه المعضلة. كما صرح عن الانتهاء من مسودة مشروع قانون لتقنين العملات المشفرة والعملة الرقمية للدرهم، ويوجد حاليا قيد الدراسة من طرف وزارة المالية وعدد من القطاعات الحكومية. وخلال ندوة عقدها السيد عبداللطيف الجواهري والي بنك المغرب، في يونيو من سنة 2025، أكد أن البنك المركزي أنهى تصورا شاملا لمعالجة إشكالية السيولة النقدية (الكاش)، مؤكدا أن الصيغة النهائية للتصور هي في طور الانتهاء.

إن المؤسسات المسؤولة عن المالية العمومية، أمامها اليوم، واجب تعزيز جهودها لتحقيق نجاعة عملياتها لإنعاش المالية العمومية، ومعهما انعاش الاقتصاد المالي. وذلك باتخاذ تدابير مستعجلة، بإقرار آلية حساب الودائع لدى العدول، ليس كغاية؛ بل من أجل الانماج الفعلي للتوثيق العدلي في الدورة الاقتصادية. ودعم النجاعة، وحماية حقوق الأطراف وحقوق الدولة. والمساهمة في إرساء استقرار المعاملات - الأمن القانوني/ الأمن التعاقدي - فالعدول على استعداد لكل هذا، بل يطالبون به ولا يقاومون فرضه، لذلك نجدهم في مطالبهم، ينادون بتحديث آليات الاشتغال لديهم، حتى يمكنهم التجاوب مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية. ويسعون لتعزيزين المعاملات الرقمية، سواء أثناء الدفع أو التحويل، وتوسيع رقعة التعاملات غير النقدية. وينتظرون من السلطتين التشريعية والتنفيذية، ضمان حرية التعاقد، وإقرار مبدأ المنافسة الحقة، بل إن لهم تصورا جديا، مانسة حساب الودائع، وإعادة النظر في آليات تنظيمه، من أجل تعزيز المصادقية، وتحسينه من الاختلاسات.

رئيس المجلس الجهوي لعدول استثنائية الدار البيضاء ورئيس لجنة الشؤون العلمية والقانونية للهيئة الوطنية للعدول

التزامات المودع لديهم والأغيار الحائزين من نفس المدونة، قد استثنيت العدول من تسليم أموال التفويطات، حتى وإن طالبتهم المصالح الجبائية بذلك، لغياب السند القانوني الذي يلزمهم بذلك. عندما استحدث المشرع الإشعار للغير الحائز؛ فقد أراد خلق آلية قانونية، تمكن الدائن (الدولة) بدين عمومي، من استخلاص دينه من يد الغير بطريقة غير مباشرة، بدل استخلاصه مباشرة من الدائن. تنظمه الفصول من 100 إلى 104 من مدونة تحصيل الديون العمومية - وقد ظن المشرع المغربي، أنه أحسن فعلا، بإلزامه الغير المودعة لديه أموال المدين الأصلي، بأداء الضرائب وباقي الديون العمومية، إما تلقائيا أو بناء على طلب المحاسب، تحت طائلة ترتيب مسؤوليته بالإداء على وجه التضامن. لكن وبالرغم من الإشعارات التي يتوصل بها العدول، عبر ربوع المملكة، في إطار هذه المسطرة، إلا أن تلك الإشعارات تبقى دون أثر، حيث يرد العدول بمراسلات تحترم الضوابط القانونية والمسطرية، مشيرين أنهم لا يمكنهم الاستجابة لطلب المحاسب، حيث يتعذر عليهم تسليم أي مبلغ مالي، كونهم لا يجوزون ثمن التفويطات، ولم يتم تمكينهم لحد اليوم، من حساب الودائع، الذي بواسطته تستطيع السلطات المالية، استرداد ديونها. وبذلك يعتبر الزبائن الذين يوثقون تصرفاتهم العقارية والمالية بعقود رسمية لدى العدول، من خلال المادة 100، غير مخاطبين بهذا الالتزام، ولا يتم اقتطاع ديونهم الضريبية ولو طالبتهم المصالح ذات الصلة بذلك. حيث فتح أمامهم طريقا سهلا لامتناعن عن الأداء، وبالتالي للتهرب من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية. لغياب السند القانوني والآلية الواقعية، التي قد يعتمد عليها المحاسب، أثناء سلوكه، مع العدول، مسطرة الإشعار للغير الحائز.

أما الاختلال الثاني، الذي يسببه عدم مسك العدول لحساب الودائع، فيظهر جليا فيما أصبح يعاينه الاقتصاد الوطني، من ارتفاع معدلات تداول النقد (الكاش). ذلك أن الواقع المشهود والذي يعرف روجا متزايدا عند توثيق المعاملات العقارية والمالية لدى السيدات والسادة العدول، هو أداء ثمن اقتناء العقارات عن طريق الكاش، أو اقتناء المتعاقدين بالتصريح بقبض الثمن دون إمكانية مروره في الحساب المهني للعدول الموثق أو تحت عينه، وتسري طريقة الأداء هذه، أيضا عند استخلاص واجبات تسجيل العقود وتقييدها لدى المحافظة العقارية وكذا عند استخلاص أتعاب العدل، حيث يتم كل ذلك عن طريق الأداء نقدا.

لحد الساعة، لا تبدو أي بوادر للإصلاح، رغم الأرقام المخيفة التي

خاصة عند الاستهانة بتغيب التوثيق العدلي عن مسطرة حساب الودائع، والتماطل في تنفيذ التوصية 52 التي جاء بها الميثاق الوطني للإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، التي نصت بالحرف على «مراجعة مقتضيات القانونية المتعلقة بودائع المتعاملين مع المهن القضائية والقانونية، في اتجاه حمايتها وتحسينها»

يطرح العدول، مؤسسة ومهنيين، سؤالين بارزين:

- الأول، حول مدى مساهمة التوثيق العدلي، من خلال مسطرة الإشعار للغير الحائز، في تحصيل الديون العمومية وتكريس التوازن بين حقوق الخزينة وضمانات المزمين؟

- والسؤال الثاني: عن إرادة المشرع عموما، والمشرع المالي خاصة، للمعالجة الشاملة لإشكالية السيولة النقدية (الكاش)، التي يعرفها سوق التعاقد أمام العدول؟

في وقت سابق، وخلال تنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، خاطب عاهل البلاد، هذه الهيئة بالقول: «... وإننا ننظر منكم، لما هو معهود فيكم، من روح المسؤولية الوطنية العالية انتهاز الاجتهاد الخلاق والإصغاء والانفتاح للتفعيل الكامل لمشروع إصلاح العدالة» وفي برنامجها للولاية الحالية 2021 - 2026 التزمت الحكومة، بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد، واستكمال ورش إصلاح العدالة، ووضع قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد.

دون أن تغفل عن التوصيات المبنقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات سنة 2019. للأسف، يقف الدارس، ومعه المهتم بشؤون التنمية الاقتصادية، بمن فيهم المستثمرين في المجال العقاري، وكذا المحاسبين العموميين، على بعض الاختلالات، التي تجسدها تلك الثغرة الجلية، التي تركتها المادة 100 من مدونة تحصيل الديون العمومية، في ظل غياب حساب لودائع المتعاملين مع العدول، حيث ترك الباب مفتوحا للتهرب الضريبي، وخاصة لفائدة أولئك المزمين بدين عمومية بمبالغ كبيرة.

إذا كانت المادة 95 من مدونة تحصيل الديون العمومية، قد نصت على أنه في حالة انتقال ملكية عقار أو تفويته، يتعين على العدول أو الموثقين أو كل شخص يمارس مهام توثيقية، أن يطالبوا بالإدلاء لهم بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء الضرائب والرسوم المثلل بها العقار برسم السنة التي تم فيها انتقال ملكيته أو تفويته، وكذا السنوات السابقة، وذلك تحت طائلة إلزامهم بأدائها على وجه التضامن مع المزم. فإن المادة 100 حول



الدكتور عبداللطيف جيبيد

يوثق السيدات والسادة العدول، يوميا عددا كبيرا من عقود بيع العقار، بين شقق وفيلات ودورها مستقلة وأراضي عارية وأراضي فلاحية، وبين ماهو محفظ أو غير محفظ. وبالرغم من حرصهم الشديد على الانضباط للمادة 95 من الظهير الشريف رقم 1.00.175 الصادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمقابلة مدونة تحصيل الديون العمومية؛ من خلال مطالبتهم لزبائنهم بالإدلاء لهم بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثلل بها العقار برسم السنة التي يتم فيها انتقال ملكيته أو تفويته. إلا أن هذا الإجراء، يبقى محدود النتيجة المرجوة؛ ذلك أن العدول وإن كانوا يتوصلون بإشعارات من طرف المحاسبين العموميين، بشأن أداء ديون خزينة المملكة، التي قد يكون أحد أطراف العقد مدينا بها، إلا أن عدم تمكن منسوبي هذه المهنة من حساب مهني خاص بإيداع أموال الزبائن، يجعل هذه الفئة التي تشتغل في حقل توثيق العقود والاتفاقات وإضفاء الرسمية عليها، غير قادرة على الانخراط في إنجاح هذا الإجراء. ويعود السبب في ذلك، إلى تقاعس المشرع المالي، عن القيام بدوره، رغم مطالب الهيئة الوطنية للعدول، واستعدادها التام الذي ظلت تعبر عنه لأزيد من عقد من الزمن، ورغم توصيات الميثاق الوطني للإصلاح منظومة العدالة. يضاف إلى هذا الاختلال، انتشار الأداء نقدا، في أغلب المعاملات المالية التي تتم أمام العدول، مع ما يشكله ذلك من خطورة، سواء على الاقتصاد الوطني، أو صعوبة تحقيق الأمن التعاقدي، الذي لا يجب أن يتألب به أحد.

ليس من المصلحة أن تبقى مبالغ هائلة من الحقوق المالية للدولة، دون استخلاص، كما ليس من المصلحة العامة، أن تسمح بروج الأموال دون تتبع ودون إدماجها في الدورة الاقتصادية للمملكة، لسبب بسيط، وهو عدم تحسين الاقتصاد الوطني بشكل فعال ومتوازن،

نحتاج منظومة وطنية لحماية الثروة العامة

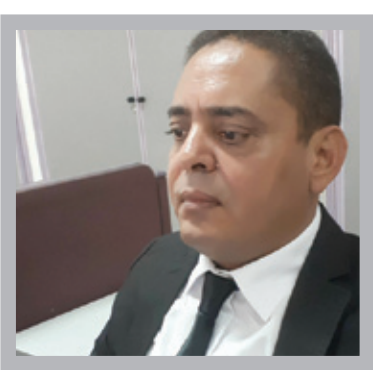
التساهل مع نهب المال العام. كما أصبحت الرقمنة اليوم من أهم الأدوات الكفيلة بمحاصرة التلاعب، سواء في تدبير العقار أو الصفقات أو تحويل الأموال، لأنها تقطع الطريق على الوساطة المشبوهة وتضمن تتبعها دقيقا لكل عملية مالية أو إدارية. الرقمنة ليست رفاهية تقنية، بل حصن وقائي ضد الفساد. وفي النهاية، يبقى ربط المسؤولية بالمحاسبة جوهر حماية الثروة الوطنية. فلا معنى لأي إصلاح دون القضاء على الإفلات من العقاب. يجب أن يدرك كل مسؤول، مهما كان موقعه، أن أي تجاوز سيواجه بعقوبة حقيقية وسريعة. وأن حماية المال العام ليست خيارا بل واجب دولة تسعى إلى ترسيخ الثقة وتشجيع الاستثمار وتعزيز سيادة القانون. ويبقى السؤال المطروح: كيف يمكن لمؤسسات عمومية ضخمة أن تفشل في حماية المال العام، بينما تنجح مؤسسات القطاع الخاص في الحد من التلاعبات والسرقات؟

إن الإجابة تكمن في إرادة سياسية واضحة تجعل من حماية الثروة الوطنية مشروعا دائما، لا حملة ظرفية تطلق ثم تخبو، بل مسارا مستمرا يضع النزاهة فوق كل اعتبار.

التشريعي، يتوجب تحديث الرقمنة القانونية المرتبطة بالصفقات العمومية وتدبير العقار والتصريح بالملكيات وتجريم الإثراء غير المشروع بشكل يقطع الطريق على الانتفاع والمناورة. فالقانون الواضح والصارم هو حجر الأساس لأي مكافحة فعالة للفساد. أما على مستوى الرقابة، فالتمييز ضروري بين الرقابة القبلية التي تمنع وقوع التجاوزات، والرقابة البعدية التي تحدد المسؤوليات بعد وقوعها. الرقابة القبلية تتطلب التدقيق المستمر، والرقمنة، والمعلومات المفتوحة، وتقليص سلطة التقدير الفردي التي كانت دوما مدخلا للفساد. أما الرقابة البعدية، فتحتاج إلى ربط تقارير المجالس الرقابية بالمتابعة القضائية الفعلية، لكي لا تبقى تلك الوثائق مجرد أوراق تقرأ ولا تفعل. وفي مستوى ثالث، يمثل المجتمع والصحافة صمام الأمان الحقيقي؛ فالشفافية وحدها لا تصنع النزاهة ما لم تكن هناك صحافة مهنية تراقب وتكشف وتتبع خيوط الفساد، ومجتمع مدني فاعل يطالب بالحق في المعلومة وينابيع تنفيذ السياسات. البلدان التي نجحت في حماية مواردها لم تعتمد على أجهزة الدولة فقط، بل على ثقافة عامة ترفض

والمحاكمات كانت قائمة منذ سنوات، غير أن اللافت هو تسجيل ملفات ثقيلة تضم أسماء بارزة يوجد بعضها خلف القضبان، بتهم تمتد من الاتجار الدولي في المخدرات إلى التلاعب في العقارات والتزوير. وهذا يُظهر أننا أمام تفكيك فعلي لشبكات منظمة اخترقت مؤسسات منتخبة من برلمان وجهات وجماعات. لكن هذا المسار الجري، مهما كان ضروريا، لن يكون كافيا إذا ظل في حدود «مطاردة الساحرات». فحماية المال العام والثروة الوطنية تتطلب رؤية شاملة تتجاوز المعالجة الأمنية والقضائية نحو بناء آليات مؤسسية تمنع الفساد قبل وقوعه وتضمن المحاسبة بعد وقوعه. فقد كشفت فاجعة نهب مبلغ فلكي من إحدى مؤسسات التعمير، يناهز 62 مليار سنتيم، واكتشافها بالصدفة عبر لجنة عابرة وليس عبر آليات الرقابة الداخلية، هشاشة منظومة المراقبة، وضعف التشريعات، وغياب الانسجام بين أجهزة الحكامة.

إن حماية المال العام ليست عملية ظرفية أو رداً على واقع صادم، بل هي ورش بنيوي طويل الأمد يرتكز على ثلاثة مستويات: التشريع، والرقابة، والمسؤولية المجتمعية. فعلى المستوى



محمد الطالبي

دخلت حملة «ردوا المال...ردوا الأرض» التي توعد بها وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت حين التنفيذ خلال الأسابيع الأخيرة في عدد من الأقاليم والمدن، حيث برزت إلى الواجهة موجة واسعة من قرارات الهدم كما هو الحال في النواصر وساحل عين الذئاب بالدار البيضاء، إضافة إلى ملفات قضائية وتجريد عدد من المنتخبين من مسؤولياتهم الانتخابية.

في تقديري، الجديد اليوم ليس فقط في انطلاق الحملة، بل في حجم الإحالات وضخامة الملفات التي تكشف أن ما يجري لم يعد مجرد عمليات معزولة، بل مسار يأخذ منحى أعمق وأكثر جراءة. فالملاحقات

أبعد من «عفو» رئاسي جزائري...



خير الله خير الله

توجد حاجة لفهم البعد السياسي لصور «عفو» رئاسي عن الكاتب الجزائري بوعلام صنصال الذي يحمل أيضا الجنسية الفرنسية. أصدر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون «عفو» عن صنصال لأسباب إنسانية بناء على طلب من الرئيس الألماني فرانك- فالتر شتاينماير الذي سيزور الجزائر قريبا.

بعد سنة كاملة في السجن، فضل تبون «العفو» عن الكاتب الجزائري استجابة لطلب الماني وليس فرنسي. في الواقع، أراد عودة جزائرية إلى أوروبا عبر برلين وليس باريس. اكتشف تبون أن الرهان على أمريكا لم يكن في محله، خصوصا بعدما دفعت إدارة دونالد ترامب في اتجاه صدور القرار الرقم 2797 عن مجلس الأمن.

أكد القرار «مغربية الصحراء» وكون المبادرة المغربية في شان الحكم الذاتي «ساس» أي مفاوضات مستقبلية بين الأطراف المعنية بالنزاع. وضع القرار الجزائر أمام مسؤولياتها بصفة كونها الطرف الآخر في نزاع الصحراء. لم يكن لدى الحكومة الجزائرية من هم منذ الانسحاب الإسباني من الصحراء وعودتها إلى المغرب سوى دعم «جبهة بوليساريو». طوى القرار 2797 صفحة النزاع المفتعل مثلما طوى صفحة فكرة «الاستفتاء»، وهي فكرة مضحكة مبكية، خصوصا إذا تساعلنا من يحق له المشاركة في الاستفتاء وعلى أي أساس سيكون ذلك؟

لم يرتكب صنصال أي جرم من أي نوع باستثناء أنه قال الحقيقة كما هي. كان، في الواقع، ضحية التدهور الذي شهدته العلاقات الفرنسية - الجزائرية أخيرا. يندرج اعتقال صنصال والحكم الذي صدر في حقه في بلده الأصلي، في سياق التجاذبات بين السلطات الفرنسية والسلطات الجزائرية.

تريد الجزائر الاقتصاد من فرنسا ورئيسها إيمانويل ماكرون في ضوء الموقف الشجاع الذي اتخذته الأخير صيف العام 2024 من «مغربية الصحراء». كان ذلك في رسالة ذات طابع تاريخي، بلغة فرنسية أنيقة، وجهها إلى الملك محمد السادس في ذكرى عيد العرش.

يبلغ صنصال الـ81 ويعاني من سرطان البروستات ويعتبر من أبرز الكتاب الفرنسيين من أصول جزائرية. كان هدفا سهلا دفع ثمن قول الحقيقة بدل الهرب منها. لم يخف يوما رايه بأداء الحكومة الجزائرية وسلوكها لدى تعاطيها مع المواطن العادي. لم يسع صنصال إلى إخفاء الواقع التاريخي المتمثل في أن فرنسا، التي كانت تستعمر الجزائر وتعتبرها أرضا فرنسية لن تخرج منها يوما، سعت إلى توسيع المساحة الجغرافية لهذا البلد على حساب جيرانه، خصوصا المغرب. ضمت فرنسا إلى جزائر ما قبل الاستقلال (في العام 1962)، أراض مغربية. كل ما فعله بوعلام صنصال كان قول أن الغرب الجزائري الذي يضم مدينة وهران جزء من المغرب الذي لم يثر هذا الموضوع يوما. كان المغرب يتوقع من الجزائر نفسها البحث في مثل هذه القضايا العالقة بعد نيلها استقلالها.

قرات الجزائر في سكوت المغرب عن ضمّ أراضيه ضعفا. اعتقدت في 1975 أن في استطاعتها تكرار تجربة ضمّ أراض مغربية، كما فعلت فرنسا عندما كانت دولة استعمارية. لم تتوقع صمود المغرب طوال نصف قرن وجعل العالم يعترف بحقوقه غير المنتقصة في الصحراء الغربية من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في 31 تشرين الأول - أكتوبر 2025.

فوجئت الجزائر بالموقف الأمريكي الثابت للرئيس دونالد ترامب من قضية الصحراء. فوجئت أيضا بتأييد 11 دولة من أصل 15 لحقوق المغرب في صحرائه. قد تكون فوجئت أكثر بامتناع روسيا والصين الدولتين اللتين تتمتعان بحق «الفيتو» عن التصويت في جلسة مجلس الأمن. لم تستوعب أن ترامب لم يتغير ولن يتغير وأنه متمسك بما قام به في أثناء ولايته الأولى. اعترفت إدارة ترامب قبيل خروجه من البيت الأبيض أواخر العام 2020 بـ«مغربية الصحراء». لم تحد إدارة جو بايدن عن الخط الذي رسمه ترامب، وهو خط جعل الولايات المتحدة تزيل الخط الفاصل بين المغرب وأقاليمه الصحراوية من الخريطة التي تعتمدها في تعاطيها مع الدول الأخرى.

بحثت الجزائر عن طريقة لنفاذي الاعتراف بالهزيمة التي منيت بها. لجأت إلى ألمانيا بدل التوجه مباشرة إلى فرنسا وإطلاق صنصال وصحافي رياضي فرنسي لا يزال في سجن جزائري منذ العام 2024. لا تزال عقدة فرنسا تتحكم بالحكومة الجزائرية مثلما تتحكم بها عقدة المغرب الذي استطاع استعادة أقاليمه الصحراوية سلما بفضل «المسيرة الخضراء».

بدل إطلاق بوعلام صنصال والاعتذار منه، تحاول الحكومة الجزائرية الانقفاء على الحقيقة والواقع. الأمر من ذلك كله، إنها تدور في حلقة مغلقة لن يكسرها سوى مشاركة المغرب فرحته بالقرار 2797. عبر الاستجابة للحوار الذي دعا إليه ملك المغرب. يمكن لمثل هذه الخطوة إعادة تاهيل الحكومة الجزائرية وجعلها تبتعد عن الأوهام، من نوع الاعتقاد أن الجزائر دولة عظمى تستطيع أن تكون نموذجا لما يمكن أن تكون عليه دول العالم الثالث. تنتهي هذه الأوهام إلى عالم آخر غير العالم الذي نعيش فيه...

لن يقدم إطلاق صنصال في شيء، خصوصا أن العلاقة الجزائرية - الفرنسية مقبلة على نوع من التحسن النسبي في ضوء تولي لوران نونيز موقع وزير الداخلية. ليس سرا أن نونيز الذي ينتمي إلى عائلة ذات جذور في مدينة وهران تلقى دعوة لزيارة الجزائر قريبا. كل ما في الأمر أنه أن أوان الذهاب إلى صالح للجزائر مع نفسها بدل اعتماد سياسة قائمة على المكابرة، سياسة من نوع أنه لا يمكن لاميركا رفض ما تريده الجزائر. استخفت الجزائر بأوروبا فإذا بها تسعى إلى إعادة مد الجسور معها في ضوء صفة القرار 2797. لماذا لا تختزل الطريق وتذهب إلى حيث يجب أن تذهب... أي إلى حوار صريح مع المغرب، البلد الجار الذي يمكن أن يوفر نموذجا ما كان يفترض أن يكون عليه بلد مثل الجزائر!



الثقافة

استدعاء الذاكرة في زمن القحط



عبد الكبير المجدوبي *

في عمل أدبي يرقى إلى مستوى الوثيقة الإنسانية والتاريخية، يقدم الأستاذ إدريس الكريني روايته «طفولة بلا مطر»، صادرة عن المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش، المطبعة الأولى لسنة 2023، لا كسر لماض شخصي فحسب، بل كاستعادة لجوهر زمن مضى، حافل بالبساطة والمعاناة في أن معاً. يَصْرَحُ الكاتب في المقدمة: «لم أجد صعوبة كبيرة في استحضار الكثير من اللحظات المانعة وحتى القاسية منها، لكونها ظلت منقوشة بذاكرتي، ومدونة في جزء منها ضمن مذكرات طفولية، كنت حريصاً على كتابتها في حينه بلغة بريئة لا تخلو من انفعال (ص 5). هذا التصريح يضع القارئ أمام عتبة نصية واضحة: إنها رحلة في دهاليز الذاكرة، حيث يمزج الشخصي بالجماعي، والوجداني بالموضوعي، لتتشكل لوحة سيرة تعكس طفولة في ظل ظروف قاسية، لكنها لم تخل من الشغب والجمال والمقاومة.

العنوان بوصفه عتبة دلالية: نبوءة وجودية

لا يكتسب عنوان «طفولة بلا مطر» دلالة من بعده المناخي المباشر فحسب، بل يتعداه ليكون نبوءة وجودية وإنسانية. «الطفولة» هي رمز البراءة والخصوبة والنماء، بينما «بلا مطر» هو نقي لهذه النماء، وحكم بالجفاف على هذه المرحلة الحساسة. هذا التضاد بين المفهومين يخلق إحساساً بالحرمان منذ اللحظة الأولى، ليس الحرمان المادي فقط، بل الحرمان العاطفي والروحي أيضاً. الجفاف هنا متعدد الأبعاد: جفاف الأرض، وجفاف الفرض، وجفاف المشاعر أحياناً في مواجهة قسوة الحياة. إنه عنوان يشي بصراع مركزي ستدور حوله فصول الرواية كلها: صراع الحياة ضد عوامل القحط والإنذار.

الغلاف والغضاء البصري: صورة مرآة للمعنى

يعمل الغلاف الإمامي للرواية كنسج بصري مكثف يعزز دلالات العنوان. فالصورة الفوتوغرافية التي ترحّج أن تكون لمدينة فاس، تقدم مشهداً متنافساً: منازل حديثة في حي شعبي، وضوءة شامخة ترمز لنبات الدينونة والروحية وسط تغير الحياة. غروب الشمس في الأفق يشير إلى الأوقول وزوال مرحلة، مما يربط بصرياً مع «الطفولة» التي تتشير إلى ماضٍ أفل.

أما التفاصيل الأكثر دقة، فهي التي تحمل الرسالة الجوهرية: الحائط الأيل للسقوط يرمز للهشاشة وبني اجتماعية أخذت في التآكل. والأرض المشققة القاحلة هي التجسيد المباشر للجفاف الذي يناسب العنوان. ومع ذلك، تبقى نباتات التين والنقشب التي مازالت تقاوم الجفاف بمثابة بصيص أمل، وإشارة إلى قدرة الحياة على

الصمود رغم كل شيء، وهي نفسها إرادة الطفل/ الراوي ومجتمعه على المقاومة. الصورة الباهتة على الغلاف الخلفي، المسبوقة بمقتطف من المقدمة، تعيد التأكيد على طبيعة العمل كـ «لحظة» يوح بين الدفة والصدمة»، وكان الذاكرة نفسها باهتة لكنها حاضرة بقوة.

بنية الرواية وتنظيمها الداخلي: بين الأكاديمي والحكاوي

تنطلق بنية الرواية من هيكل واضح (مقدمة + 24 فصلاً) يعكس التنظيم الأكاديمي للكاتب كاستاذ جامعي، لكنه يمتلئ بروح السرد الحكائي. العناوين الرئيسية المكتوبة بخط مضعوط، والمتبوعة باقتباسات من فلاسفة وأدباء

يدفع الناس إلى اقتناء حمار لجليه من عين العصر(ص34). وتصل المحنة ذروتها الرمزية بإقامة صلاة الاستسقاء يوم الجمعة بكل مساجد المغرب(ص33). حكمة الجوز الطاعن في السن الذي يجلس على قارعة الطريق قائلاً: لن تمطر حتى نعود للطريق(ص33). تضع المسؤولية على عاتق المجتمع نفسه، مؤكدة أن سبب المعاناة ليس الطبيعة إنما الإنسان (هامش، ص41).

2. الذاكرة والحزن: استعادة الوطن الداخلي الحنين هو الوقود الذي يحرك السرد. فهو ليس مجرد اشتياق عاطفي، بل هو حاجة وجودية لفهم الذات من خلال جذورها. يعترف الراوي: أشعر بحنين جارف إلى قرينتي بأحيائها ودكاكينها البسيطة(ص80). ويسأل نفسه: ألم يحن الوقت بعد للالتفات إلى تلك الذكريات المتراكمة التي تغمرني من حين إلى آخر(ص5). هذا الحنين لا يقتصر على المكان (فاس، زرهون، جبل زلاغ،



من مختلف الثقافات (نجيب محفوظ، نبوت، كونفوشيوس، محمود درويش، بوب مارلي...)، ليست مجرد زينة، بل هي إضاءات فكرية تضع التجربة الشخصية في حوار مع تجارب إنسانية عالمية.

هذا التنظيم، إلى جانب نظام الهوامش العلمي الذي يشرح المفردات العامة (الخرجات يعني النزاهة، ص34) والمصطلحات (الصوفية، ص43) والأحداث التاريخية (فيلق الجنيرال كورو، ص 57 و 58) والأعلام المحليين (الشاعر محمد غو، ص61) والمواقع الأثرية (الحافة وشقة كوير، ص69)، يحول السيرة الذاتية من مجرد حكاية إلى وثيقة أنثروبولوجية واجتماعية. إنه أسلوب يخلق توازناً جميلاً بين الذاتي والموضوعي، بين دفة الذاكرة وبرودة التحليل العلمي.

التيّماث المركزية: نسج الذاكرة المعقد

1. الجفاف كحالة وجودية هي التّيمة المحورية التي تنساب عبر جميع الفصول. الجفاف ليس مجرد ظاهرة مناخية، بل هو محنة يومية تعيد تشكيل حياة المجتمع بأسره. يبدأ القلق عندما جفت الكثير من العيون القريبة بالقرية (ص32)، مما

لحظة فارقة: فجأة تراءى لي شخص لم أصدق في بداية الأمر أنه أبي (ص15). هذه العودة تحمل معها علامات عالم جديد، مثل التلفاز الذي شرح له الأب كيفية تشغيله من خلال محول كهربائي خارجي(ص24). الرحيل من القرية إلى المدينة (فاس) يمثل هجرة قسرية داخلية، تترك وراءها عالماً بسيطاً لتستقبل عالماً معقداً يوصف بـ قلق المدينة.

5. الموت والفقد: الظل الدائم يحضر الموت كحقيقة قاسية في هذه الطفولة، ليس كحدث بيولوجي فقط، بل كفقدان للبراءة والأمان. عنوان الفصل السادس «الرحيل»، يوجع الموتى، الموت يوجع الأحياء»، يلخص هذا البعد. الموت هنا هو رفيق الجفاف، النتيجة الطبيعية للحياة القاسية.

6. الدراسة والتعلم: النافذة إلى عالم أوسع تمثل المدرسة والمعرفة منفذاً للخلاص. بداية المشوار في المسجد الذي لم يتبق منه إلا قاعة للدرس ثم الانطلاق إلى قاعة كانت تعج بضجيج الأطفال(ص8)، وحرص الأم على إلجاسه الزى الذي عادة ما البسه في أيام العيد (ص17) استعداداً للذهاب إلى المدرسة، كلها إشارات إلى قدسية هذا المسار. حتى الانشغال بالدراسة كان يصل إلى حد الشرود، حيث كنت شاردة حينما أشار إلينا الفقيه بالانصراف (ص8).

الأبعاد الجمالية والفكرية: لغة بين البراءة والوعي

تمتيز لغة الكريني بقدرتها على الجمع بين براءة الطفل الذي دون المذكرات بلغة بريئة لا تخلو من انفعال، ووعي الباحث الأكاديمي الذي يحلل ويشرح. هذا الانزياح بين ضميري «أنا» الطفل و«أنا» الراوي البالغ يخلق عمقا نفسيا ملموسا. استخدام الهوامش ليس تقنيا فحسب، بل هو جمالي أيضاً، لأنه يكسر حديد السرد الخطي ويقدم للقارئ طبقات متعددة من القراءة. الاستعانة بالاقتباسات العالمية عند كل عتبة فصلية يوسع من أفق النص، ويجعل من طفولة في قرية مغربية جزءاً من القصة الإنسانية الكبرى حول المعاناة، المقاومة، الحب، والمعرفة.

خاتمة: الطفولة كمرآة لإنسان جاف ومقاوم

في طفولة بلا مطر، لا يقدم لنا إدريس الكريني مجرد ذكريات شخصية، بل يقدم تشريحا لروح جيل عاش على هشاشة الأرض ووعود الهجرة، لكنه لم يفقد قدرته على المقاومة. الطفولة هنا هي المرأة التي تعكس إنسانا تشكل في أحضان الجفاف، فتعلم كيف يكون صلبا كشجرة التين التي تقاوم العطش، وحساسا كالأرض المشققة التي تنتظر قطرة مطر.

هذا العمل هو أكثر من سيرة ذاتية؛ إنه سيرة لمكان وزمان، لوحة الذاكرة في صحراء الشبان. إنه إثبات أن أقسى الظروف يمكن أن تنتج أجمل الحكايات، وأن «المطر» الحقيقي قد لا يكون ذلك الذي يزل من السماء، بل ذلك الذي نستخرجه من أعماق ذاكرتنا وإصرارنا على الحياة.

* أستاذ باحث



التخيل وبناء الخطاب في الرواية العربية، منشورات المدارس، 2002 الكحل والمروء، دار الحرف، 2017 ما الحاجة إلى الرواية: مسائل الرواية عندنا، دار الثقافة، 2008 نصوص كالفراشات: يوميات القراءة، مختبر السرديات، 2011 لماذا ننقد النصوص الأدبية؟ منشورات نادي القلم تخيل الحكاية، المجلس الأعلى منشورات دار الأمان، 2018 للثقافة بالقاهرة، 1998

الجلّي فعلاً سياسياً واعياً، لا يقتصر على تغيير موازين السلطة، بل يمتد إلى إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع، جاعلاً من السياسة فضاءً لإبداع الممكن. بدل أن تبقى أسيرة تكرار المألوف والخضوع لمنطق الضرورة. صدر للكاتب المؤلفات التالية: عتبات النص: البنية والدلالة، منشورات الرابطة، 1996 تخيل الحكاية، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، 1998

ينبثق العمل الفني من حاجة ملحة إلى إعادة صياغة الواقع برؤى تتجاوز حدود المألوف، مركّزاً على التجلي بوصفه إدراكاً حسيّاً ووجدانيّاً. وحين ينقذ المتلقي إلى جوهر العمل الفني، لا يظل مجرد متأمل خارجي، بل يصبح جزءاً من حركة التحول المتجددة، حيث يعيد تشكيل المعنى وفق رؤيته وتأويله الخاص. وهكذا يغدو الفن فضاءً حيّاً تتلاقى فيه الرؤى والمشاعر، ويتجلى فيه التحول قوة مبدعة تعيد تشكيل الوجود في أبهى صورهِ.

وبما أن التحول يشكل لبنة أساسية في الفكر والأدب والفن، فإنه يكتسب في السياسة بعداً أكثر تعقيداً، إذ يتراوح بين ضرورات الواقع وافق التجلي، فالأنظمة والأفكار السياسية كيانات محكومة بحتمية التغيير، سواء أكان ذلك عبر تحولات تدريجية تواكب إيقاع الزمن أم عبر قفزات ثورية تعيد رسم المشهد برمته. غير أن التحول السياسي لا يبلغ غايته إلا متفتحاً على آفاق لا نهائية من التأويل والتفاعل والإبداع.

وكما أن التحول يشكّل جوهر الإبداع في الفكر والأدب، فإنه يتجلى في الفن بوصفه استجابة لحساسية متجددة إزاء العالم والكيونة، إذ

عن منشورات السرديات، صدر بالدار البيضاء كتاب نقدي جديد لعبد الفتاح لحجمري بعنوان «سواد يتلاشى، بياض يتكشف: تأملات في التحول والتجلي»، وفيه يستعرض الكاتب أبحاثاً ومواقف تعكس تجارب الحياة كما تبرزها نصوص أدبية وفكرية، متارجحة بين الحقائق القاسية والأمال الممكنة، في تفاعل مستمر بين الواقع والتخيل، وهو بذلك لا يفرض على قارئه مساراً خطياً ثابتاً، بل يمنحه حرية التنقل بين فصوله حسب إيقاعه الخاص واهتماماته المتنوعة. بهذا الخيار، ليس على القارئ أثناء القراءة أن يلتزم بترتيب محدد يفرض عليه الانتقال من فصل إلى آخر، بل بإمكانه أن يبدأ من أي مبحث يراه مناسباً ويثير اهتمامه، وأن يتوقف عند أي نقطة يشاء، أو أن يعيد قراءة النصوص متى أراد. تتشابك فصول الكتاب بطريقة مرنة، دون أن تقتصر على تسلسل صارم، مما يتيح لكل قارئ أن يبني رحلته الخاصة استناداً إلى الأسئلة التي يطرحها هذا الكتاب والرؤى التي يتكشفها. ومما جاء في تقديم هذا الكتاب الذي يتألف من خمسة فصول (209

«التماسك الأسري والاجتماعي على محك التحولات العالمية»:

أكاديمية المملكة تنصت لتحولات العالم المعاصر



التماسك الأسري والاجتماعي على محك التحولات العالمية

أصدرت أكاديمية المملكة المغربية مؤلفاً جماعياً بعنوان «التماسك الأسري والاجتماعي على محك التحولات العالمية»، باللغتين العربية والفرنسية، وهو ثمرة أعمال دورتها التاسعة والأربعين التي انعقدت بالرباط يومي 8 و9 ماي 2024.

وقد صدر هذا العمل عام 2025، ضمن سلسلة «الدورات»، ليواصل بذلك التفكير الذي أطلقتها أكاديمية المملكة المغربية حول التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر، وانعكاساتها على حياة الأفراد والأسر والمجتمعات.

يتناول هذا المؤلف موضوعاً ذا بُعد كوني يتمحور حول الأسرة وأشكال التماسك الاجتماعي في زمن تتقاطع فيه تأثيرات العولمة، والتحول الرقمي، والازمات المناخية، وتبدل القيم، وإعادة تشكيل الهويات. كما يتساءل عن الكيفية التي تواجه بها المجتمعات هذه التحولات، وهي تسعى في الآن نفسه إلى الحفاظ على روابط التضامن والتوارث والانتماء التي تشد أفرادها.

ويجمع هذا الكتاب بين نخبة من المحررين والباحثين والكتاب المغاربة والأجانب، من تخصصات مختلفة - فلسفة وقانون وسوسولوجيا وأدب وعلم نفس وأنثروبولوجيا وعلوم التربية- ليقدموا معاً قراءة شمولية للتحولات الأسرية والاجتماعية المعاصرة.

وقد ذكر أمير السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية، السيد عبد الجليل لحجمري، في كلمته، بأهمية الرسالة الملكية السامية إلى أعضاء الأكاديمية بمناسبة افتتاح دورتها الأولى في إطار هيكلتها الجديدة، حيث جاء فيها:

«تعيش المجتمعات المعاصرة على وقع تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية متسارعة ومتداخلة، وتتطور بالتغيير لا بالجمود. ومن هنا، فإن التراكم والتكامل المعرفي وتجسير العلوم، يبقى هو الرهان الأساس لأي تقدم سليم، يقوم على الحفاظ على هوية الأمة ويحصنها من المخاطر والانحرافات، ويكسب المجتمع التنوع والتعدد الفكري الإيجابي. ولعل من نافلة القول التأكيد على أنّ تقدم المجتمعات لن يتم من غير نهضة فكرية وثقافية متجددة، ولن يتحقق إلا بتوفر بيئة ملائمة لإنتاج المعرفة. وأن تطور تلك البيئة رهين بمدى إسهامها في تنمية العطاء الحضاري»

ويتجاوز مؤلف «التماسك الأسري والاجتماعي على محك التحولات العالمية» حدود التشخيص لأزمات العصر، ليقترح سبلاً لإعادة بناء الروابط الاجتماعية على أسس المعرفة والثقافة والعدالة والتضامن.

«طوفان الأقصى: دراسات في الصراع والمصير»



لم تكن عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 حدثاً عاديّاً في التاريخ وفي مسار القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، كما لم تكن الإبادة الجماعية في غزة وحروب ما بعد الطوفان كذلك، لا على المستوى الفلسطيني والعربي وحسب بل على المستوى الإسرائيلي والغربي والعالمي بوجه عام.

بعد مرور سنتين على طوفان الأقصى، يُصدر مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «طوفان الأقصى: دراسات في الصراع والمصير»، وهو عمل جماعي ساهم فيه مجموعة من الباحثين، بتحرير فارس أبي صعب، ونشرت مجلة المستقبل العربي معظم دراساته على مدى العامين الماضي

فاس : في ندوة اليوم الوطني للإعلام وحرية الصحافة

جرائد الاتحاد الاشتراكي ساهمت في التوعية والنقد البناء والرواية تعكس نبض مجتمعها

كوخ طيني يدرس فيه ويقيم داخله، وصورة التلميذ الذي حملته أمه على ظهرها نحو المدرسة وهو عار من شدة الفقر والبرد. كما تحدث عن وقائع الاستغلال الذي تتعرض له فتيات دفعتهن الظروف إلى ممارسة الدعارة بحامة مولاي يعقوب، وكيف شكلت تلك التجارب تحولا جذريا في وعيه جعله يميل إلى الفكر الاشتراكي المغربي. وتطرق بوهلال إلى بعض الطرائف التي عاشها شباب فاس قديما، والحكايات الغرامية فوق السطوح، ثم الأحداث السياسية والإضرابات التي عرفتها المدينة، خاصة أحداث 1990 وما رافقها من اعتقالات واسعة. وقد نقل جانباً من هذه التجارب في رواياته الثلاث: في الضفة الأخرى الصادرة سنة 2020، وأوراق من شجرة الحياة الصادرة سنة 2023، وأحلام منكسرة الصادرة في أكتوبر 2025 والتي تعكس طموح الشباب للهجرة إلى أوروبا ومعاناتهم هناك إن وصلوا.

إعلاميون وكتاب بارزون في فاس من بينهم الراحلان المهدي حاضي والدكتور محمد الكفاط والدكتور محمد السرعيني شافاه الله، والإعلامي عبد السلام الزروالي والقاص محمد السعيد، ثم التحق بها إعلاميون متميزون مثل عزيز باكوش وإدريس الواعيش وحמיד تهنية. واعتبرت التجربة نموذجا مهما في الإعلام الجهوي المكتوب.

وانتقل بوهلال للحديث عن تجربته الإبداعية مؤكداً أن الرواية مرآة تعكس واقع المجتمعات، وأن الروائي ينقل ما يعيشه ويراه بصدق بخلاف المؤرخ الذي قد يخفي كثيرا من الوقائع. وأشار إلى أن بداياته مع الكتابة انطلقت في فترة الثانوي وتبلورت عندما التحق بالتدريس في البادية، حيث اصطدم بواقع اجتماعي صعب لم يكن يعرفه من قبل بحكم نشأته في فاس العتيقة.

وسرد للحضور مواقف وتجارب عاشها، من بينها قصص إنسانية مؤلمة عاشها في



تجربته في الإعلام الجهوي المكتوب من خلال جريدة صدق فاس التي أسسها سنة 1994 واستمرت إلى غاية 2022 قبل أن تتوقف مؤقتا بسبب ضعف الموارد المالية وغياب الدعم. وقد ساهم في تحريرها

الإعلامي. غير أن انتشار الإعلام الإلكتروني أدى إلى تمدد الثقافة وإستلاب القراء، وجعل الصحافة المكتوبة تعيش وضعاً صعباً أشبه بغرفة الإنعاش. وانتقل الزميل بوهلال للحديث عن

أمام الجمعيات الثقافية لتنشيط مختلف المبادرات الإبداعية.
أدارت الندوة بأقتدار الإعلامية عزيزة الغاوي الصحافية بإذاعة فاس الجهوية، وخصصت لمناقشة علاقة الإبداع بالإعلام من خلال تجارب المشاركين.
واعتبر الزميل محمد بوهلال في مداخلة أن الإعلام وسيلة فعالة لترسيخ الديمقراطية، بحكم الأدوار التي يقوم بها الصحفيون في متابعة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والرياضية وقضايا المجتمع عامة. ودعا إلى الترحم على شهداء القلم الذين اغتالهم إسرائيل خلال حرب الإباداة في غزة والذين بلغ عددهم 238 شهيدا. وتوقف بوهلال عند تجربته في جريدتي المحرر والاتحاد الاشتراكي منذ الثمانينات، مبرزا أن الصحافة التقدمية لعبت أدوارا مهمة في نقد الحكومات وفصح كل أشكال الاستغلال، مما منح هذه الجرائد موقعا متميزا في المشهد

محمد بوهلال

احتفاء باليوم الوطني للإعلام وحرية الصحافة نظمت الشبكة الوطنية للقراءة والثقافة خلال الأسبوع الفارط ندوة حول موضوع الإعلام والثقافة بفضاء المركز الثقافي الإكليل، بمشاركة المبدعين محمد بوهلال ومحمد الزهري وعزيز باكوش وإدريس الواعيش.

افتتحت الندوة بكلمة الدكتورة فتيحة عبد الله رئيسة الشبكة، التي اعتبرت هذا اللقاء مناسبة للاحتفاء بقيم الإعلام وحرية الصحافة، ودعت إلى مواصلة الجهود لإحياء عادة القراءة التي خبت مع الزمن، مؤكدة أن الكتاب والمبدعين والشبكة الوطنية للقراءة والثقافة يقومون بعمل متواصل للحفاظ عليها.

من جهتها رحبت مديرة المركز الثقافي الإكليل بالحضور، وأكدت أن هذا الفضاء التابع لمؤسسة محمد السادس مفتوح

المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي بخريكة يسائل صورة المدينة المنجمية في السينما الوثائقية

جلال كندالي

تستضيف مدينة خريكة، من 11 إلى 14 دجنبر 2025، فعاليات الدورة السادسة عشرة من المهرجان الدولي للفيلم الوثائقي، في برمجته تروم ترسيخ مكانة الفيلم الوثائقي كفضاء للتفكير والحوار والتواصل والمتعة البصرية.

وفي هذا الإطار، برمجت إدارة المهرجان ندوة فكرية محورية تحمل عنوان: «صورة المدينة المنجمية في السينما الوثائقية»، يشارك فيها عدد من الأكاديميين والباحثين المهتمين بقضايا الصورة والسينما والمدينة.

وسيسوّر هذه الندوة وفق بلاغ الجهة المنظمة، الدكتور أحمد توبية، الأستاذ

وتؤكد أرضية الندوة أن المدينة المنجمية، مثل خريكة، ليست مجرد رقم اقتصادي يساهم في تنمية الوطن، بل هي قبل ذلك فضاء غني بالعلاقات الاجتماعية والإبداعية والثقافية والوجدانية. فهي مكان تتشكل فيه حكايات الناس، وتنسج فيه ذاكرة عمل شاقة وممتدة، حيث بولد الأطفال ويكبرون على وقع قصص العمال الخارجين من باطن الأرض. فكل حفرة تنقب لاستخراج معدن ما، تقابلها حفرة أخرى في الذاكرة تستخرج منها قصة إنسانية تشكل نسيجاً من العلاقات والرموز والدلالات. وأضافت أن المدن المنجمية وهبت باطنها للناس ليعيشوا منه ويفضلوه، لكنها هبتهم أيضا فضاءات خسية للإبداع في الشعر والقصة والتشكيل والسينما. وقد كانت السينما الوثائقية دائما قريبة

متنوعة لصورتها في السينما الوثائقية عبر العالم، فضلا عن تفكيك أسئلة الشكل والمضمون في الفيلم الوثائقي، وصولا إلى رصد وظائف السينما الوثائقية وأدوارها الثقافية والمعرفية والجمالية. وستسعى الندوة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية مثل، هل يمكن اليوم الحديث عن سينما وثائقية منجمية؟ وما الخصائص التي تميز الأفلام التي تعود إلى ذاكرة المدن المنجمية؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأفلام في الدول التي تتوفر على مدن منجمية؟ وما الوظائف التي يمكن أن تنهض بها الأفلام الوثائقية المهمة بهذا الموضوع؟ وهل تمتلك السينما الوثائقية بالفعل خصوصيات فنية وثقافية وجمالية تجعلها مغايرة لبقية الأنواع السينمائية؟

الباحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، بمشاركة الأساتذة الباحثين منير سرحاني من الكلية ذاتها، وحמיד تياتو من الكلية متعددة التخصصات بورزازات، وحسن حبيبي من كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق بالدار البيضاء، ومنير وسكوم من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني مال، ومحمد أولاد علا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

وتروم هذه الندوة تسليط الضوء على القيمة الرمزية والثقافية والفنية والجمالية والإنسانية للمدينة المنجمية، عبر خمسة محاور رئيسية تشمل الدوافع والسياقات الاقتصادية والعمرانية والديموغرافية لهذه المدن، وصورة المدينة المنجمية في السينما الوثائقية المغربية من خلال نماذجها ودلالاتها، إضافة إلى مقاربات

افتتاح أشغال مهرجان القصبة للفيلم القصير بورزازات في دورته الثامنة



ورزازات: شفيق الزكاري

تحت شعار: «البحث عن الذات المبدعة من خلال الممارسة السينمائية»، وبدعم من المركز السينمائي المغربي ووزارة الشباب والثقافة والتواصل وجمعية التربية والتنمية وجماعة ورزازات وغيرها من المساهمين، افتتحت الدورة الثامنة لمهرجان القصبة للفيلم القصير بورزازات من 19 إلى 22 نونبر 2025، بأنشطة صباحية تكوينية احتضنها المعهد المتخصص في مهن السينما، حيث انطلقت سلسلة من الورشات المهنية المؤطرة من طرف مبدعين وخبراء في الإخراج والتمثيل وتقنيات الصورة والمونتاج واللغة البصرية. حيث استهدف هذا الافتتاح التكويني تعزيز مهارات الطلبة والشباب المهتمين بالسينما، وتمكينهم من الاستفادة المباشرة من خبرة ضيوف المهرجان، في أجواء تجمع بين التعلم والممارسة داخل فضاء معرفي متخصص. كما شكلت هذه الورشات خطوة أولى في برنامج المهرجان، تمهيدا للعروض السينمائية والمسابقات الرسمية، وعمل المشرفون على تقديم جل التوضيحات عن أوراشهم وما تخزنه من تقنيات ومعلومات عن سير أشغالهم في إطار تحسيس الطلبة وضيوف المهرجان بأهمية الفعل الإبداعي وافتق الاشتغال في هذا المجال.

أما عشية نفس اليوم، بالمركز الثقافي محمد السادس بورزازات، كان افتتاح المهرجان بأهازيج موسيقية في حضور فعاليات من مخرجين وممثلين ونقاد ومهتمين بالشأن السينمائي وجمهور من مدينة ورزازات وخارجها من مختلف الفئات الاجتماعية التي دأبت على الحضور في هذه الظاهرة، ومن تقديم المنشطة كنزة دراز، القى السيد عمر نجا رئيس جمعية التربية والتنمية بورزازات كلمة عن دورة هذا المهرجان، مرحبا بالفنانين والمشاركين في هذه الدورة وبالحضور المكثف لكل الفئات الاجتماعية، مشيرا إلى أهمية هذا المهرجان وما قد تركه كبسة واضحة في تاريخ مدينة ورزازات، وعلى أن هذا الحدث تزامن من حسن تدبير منظّميه مع ثلاث مناسبات لها أهمية تاريخية ووجدانية في ذاكرة المغاربة، وهو الاحتفال بعيد المسيرة الخضراء وعيد الوحدة وعيد الاستقلال، حيث أن هذا الحدث مضيء،

عمل موسيقي جديد يمزج بين الراي والفلامنكو

الفنانة منال بنشليخة تطلق .. Carta Rouge

اطلقت الفنانة منال بنشليخة أغنيتها الجديدة«Carta Rouge».

وتعود الفنانة بنشليخة

إلى الساحة الفنية بعد فترة دامت حوالي سنة ونصف دون إصدار منفرد، ظهرت خلالها في تعاونين مع NAJM وSHAW، تعود منال بمقطع شخصي مليء بالصدق والمشاعر العمق.

في «Carta Rouge»، توجه منال رسالة واضحة لكل من لم يعد لهم مكان في حياتنا، لمن خان، وخيب الأمل، وتلاعب واستغل.

الأغنية تحول الألم إلى قوة، وتقدم كانشودة للتحرر والتعبير عن لحظة نقول فيها الفنانة: «أختار نفسي، أحترم نفسي، وأقطع الطريق»، إنها دعوة لإغلاق الأبواب التي تستنزفنا، وبداية جديدة أكثر وعياً وصلاية.

ويستكشف هذا العمل مزيجا بين الراي المغربي وتأثيرات الفلامنكو، في توليفة موسيقية تبرز حساسية منال الفنية ولمستها الخاصة، فيما يعكس الفيديو كليب المرافق هذا التوجه من خلال بصرياته المكثفة وأجوائه الدافئة ولمسته السينمائية التي تجسد روح الأغنية وقوتها، مؤكدا هذا المسار الجمالي الجديد الذي تتبناه منال في عودتها.

وبعد فترة توقف خصصتها للأوممة ولتطوير رؤيتها الفنية، تعود منال بطاقة جديدة وهوية أوضح ورسالة أكثر حضورا وصدقا وفق بلاغ توصلت به جريدة الاتحاد الاشتراكي.



المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف التجارية
بفاس
المحكمة الابتدائية التجارية
بوجدة
إعلان قضائي
ملف القيم رقم: 2025/174

تاريخ تعليق الإعلان:
ملف التبليغ: 2025/742
تبليغ حكم غيابي بقيم في إطار الفصل 441 من ق.م.م بناء على الدعوى المرفوعة من طرف السيد عبد القادر ابولقاسم عنوانه حي طنجة رأس الماء إقليم الناظور، بنوب

عنه الأستاذ سعيد حدادو المحامي بهيئة الناظور. ضد: السيد فريد ساحي عنوانه رأس الماء المركز إقليم الناظور. يعلن القيم القضائي بالمحكمة الابتدائية التجارية بوجدة أنه صدر حكم عن هذه المحكمة تحت عدد 718/2025 بتاريخ

الماء المركز إقليم الناظور وذلك من شخصه وامتعته ومن يقوم مقامه فيه بإذنه، وتحمله الصائر ورفض باقي الطلبات. وبهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه. وبناء على تبليغ الأمر للقيم بتاريخ: 2025/08/18 إن القيم يعلن أن أجل الطعن لا يسري إلا بعد تعليق الإعلان باللوحة المعدة لذلك 30 يوما وإشهاره.

ع.س.ن/3814/إ.د

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم قلعة السراغنة
دائرة الطحاوية
قيادة سيدي احمد
جماعة اولاد عراض
إعلان عن طلب عروض مفتوح مبسط

رقم 2025/04
في يوم 2025/12/05 على الساعة 11:00 صباحا سيتم بمكتب السيد رئيس جماعة اولاد عراض فتح الاظرفة المتعلقة بطلب عروض اثمان لأجل حفر بئر بنظام الرئوتاري بدوار الصفي/لغفيري بجماعة اولاد عراض.

يمكن سحب ملف طلب العروض بالصلحة التقنية لجماعة اولاد عراض، وكذا من البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

https://www.marchespublics.gov.ma
حدد مبلغ الضمان المؤقت في: 1924 00 درهم (الف وتسعمائة وأربعة وعشرون درهماً).
كلفة تقدير الأعمال محددة

من طرف صاحب المشروع في مبلغ: 96.240.00 درهم (ستة وتسعون ألف ومائتان وأربعون درهماً).
يجب أن يكون كل من محتوى ملفات وإيداع المتنافسين مطابقين لمقتضيات المواد 27 و28 و29 و30 و32 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية.
ويجب على المتنافسين: - إرسال ملفات طلب العروض إلكترونيا عبر بوابة الصفقات العمومية طبقا لقرار وزير المالية عدد 20.14 الصادر في 8 من ذي القعدة 1435 موافق 4 شتنبر 2014 المتعلق بتجريد مساطر ابرام الصفقات العمومية من الصفة المادية. إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 05 من نظام الاستشارة. ع.س.ن/3816/إ.د

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة مراكش اسفي
إقليم اسفي
دائرة حرارة
قيادة دار السي عيسى
الجماعة الترابية اصعادلا
إعلان عن طلبات عروض مفتوح رقم: 05/2025/ص.أ.د
- جلسة عمومية
في يوم الخميس 25 دجنبر 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا سيتم بمكتب رئيس المجلس الجماعي لاصعادلا، فتح الاظرفة المتعلقة

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفر
التقسيم الجهوي بن صالح
دائرة الفقيه بن صالح
الجماعة الترابية ترفيفات

إعلان عن طلب العروض مفتوح رقم 2025/07

في يوم 2025/12/16 على الساعة الحادية عشرة صباحا سيتم في جلسة عمومية بمكتب السيد رئيس الجماعة الترابية كريفات الفقيه بن صالح، فتح الاظرفة المتعلقة بطلب العروض مفتوح بعروض اثمان رقم 07 / 2025 لأجل اشغال بناء الطرق بتراب جماعة كريفات.

- يجب تحميل ملف طلب العروض الكترونيا من بوابة الصفقات العمومية: www.marchespublics.gov.ma
حدد مبلغ الضمان المؤقت في ثلاثمائة ألف درهم (300 000,00 درهم).
- كلفة تقدير الأعمال محددة من طرف صاحب المشروع في مبلغ عشرون مليون ومائة وواحد وتسعون ألفا و تسعمائة وتسعون درهما وخمسون سنتيم (1990,50 2019 درهم وخمسون سنتيم)، مع احتساب الرسوم.
- يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابق لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 من المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (08 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية.
- الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 9 من نظام الاستشارة
- يجب إيداع ملفكم بطريقة الكترونية في بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان التالي: www.marchespublics.gov.ma
ع.س.ن/3813/إ.د

CASV Baïa
الدار البيضاء للبيئة
Améliorer le Quotidien

شركة التنمية المحلية
"الدار البيضاء للبيئة" ش.م.م

إعلان عن طلب عروض مفتوح

رقم طلب العروض	موضوع طلب العروض	تاريخ وساعة فتح الاظرفة	مبلغ الضمان المؤقت بالدرهم	المبلغ التقديري للصفقة بالدرهم مع احتساب الرسوم
AO/CB/29/2025	خدمات الدراسات التقنية وتنفيذ إعادة تهيئة حديقة كازاتشور لثلاثة جماعة الدار البيضاء	17/12/2025 على الساعة 11 صباحا	7 200, 00 درهم	360 000, 00 درهم

يمكن سحب ملف طلب العروض مجاناً من مكتب الضبط لشركة "الدار البيضاء للبيئة" ش.م.م الكائن بالعنوان المشار إليه أسفله أو القيام بحمله من البوابة الخاصة بالصفقات العمومية:

www.marchespublics.gov.ma

يجب أن يكون محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقين لنظام الاستشارة. ويمكن للمتنافسين:

- إرسال أظرفهم عن طريق البريد المضمون مع الإشعار بالتوصل.
- أو إيداعها مقابل وصل استلام بمكتب الضبط لشركة "الدار البيضاء للبيئة" ش.م.م في العنوان المشار إليه أسفله.
- أو تسليمها مباشرة لرئيس لجنة طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الاظرفة في ظرف مغلق ومختوم إلى السيد:

المدير العام لشركة "الدار البيضاء للبيئة" ش.م.م
14 شارع مرس السلطان – الطابق 4 الرقم 21- 20130 الدار البيضاء
سيتم تنظيم زيارة الموقع يوم 09 دجنبر 2025 على الساعة العاشرة صباحاً.
مكان التقاءمدير الشركة الدار البيضاء للبيئة
الهاتف: 06.69.27.40.64
لا يقبل أي ظرف بعد تاريخ وساعة فتح الاظرفة

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بشركة الدار البيضاء للبيئة ش.م.م
14 شارع مرس السلطان – الطابق 4 الرقم 21- 20130 الدار البيضاء
Tél : +212 5 22 36 87 74 / Fax : +212 5 22 36 87 73
casabaia@casabaia.ma

شركة معتمدة براسم 40 000 000 درهم - ح.س.ن رقم 7923974 التعريف المرمزي 1109969 - ح.ت 190611 تحت 34117687 تاريخ مرس السلطان - اتفاق 4 ارقم 19- 20130 دار البيضاء - المغرب 4 ارقم 212 5 22 36 87 73 - الفاكس 212 5 22 36 87 73
casabaia@casabaia.ma
الرقم الأخضر 0800 004 545

ع.س.ن/205/إ.د

التعريف الوطنية مصادق عليها.

* النظام الأساسي ومحضر آخر اجتماع للجمع العام إذا كان المتعهد شركة مجهولة الاسم أو ذات مسؤولية محدودة وكذا الوثيقة أو الوثائق التي تثبت السلطات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس أو الشركة التي بنوب عنها. * نسخة من كذاش التحملات مصادق عليه. * شهادة مسلمة أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. * شهادة مسلمة من طرف القايض المحلي لمحل سكناه تقل مدتها عن سنة واحدة تثبت أن المعني بالأمر في نزاع مع الجماعة أو مدين لها بسبب استغلال سابق للأموال الجماعية (بالنسبة للأشخاص الذين يشاركون لأول مرة فان هذه الشهادة غير إلزامية).

* شهادة إدارية مسلمة من رئيس المجلس تثبت أن المتعهد لم يسبق له أن كان في حالة نزاع مع الجماعة أو مدين لها بسبب استغلال سابق للأموال الجماعية (بالنسبة للأشخاص الذين يشاركون لأول مرة فان هذه الشهادة غير إلزامية). * شهادة القيد في السجل التجاري. * وصل إيداع مبلغ الضمانة المؤقتة بنكية أو نقدية لدى القايض الجماعي لسبت جزولة. 2 - الملف التقني:

* مذكرة تتضمن بيان الوسائل البشرية والتقنية التي بنوي المرشح تخصيصها لتسيير المرافق. * إمكانية الإدلاء بكل شهادة تثبت حسن تدبير المتعهد لمرافق أسواق جماعية أخرى. 3 - الملف المالي: * عقد الالتزام بتدبير المرفق متضمن للعرض المالي موضوع في غلاف مغلق ومختوم يحمل اسم المرفق واسم المتعهد وتاريخ جلسة فتح الاظرفة (يجب كتابة مبلغ الالتزام بالأرقام والحروف).

ع.س.ن/3824/إ.د

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة إقليم تازة
دائرة تاهلة
قيادة الزاردة
جماعة الزاردة
إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني رقم: 2025/03/ج.ز
في يوم الثلاثاء 16 دجنبر 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا، سيتم بمقر جماعة الزاردة، إقليم تازة، فتح الاظرفة المتعلقة بطلب العروض المفتوح الوطني، بعروض اثمان، لأجل: توسيع وتجهيل منصة نسيج الزربية الوربينة - تغيير سفلي قائم و تعلية طابق اول بجماعة الزاردة إقليم تازة.

يحمل ملف طلب العروض إلكترونيا من بوابة الصفقات العمومية عبر العنوان: www.marchespublics.gov.ma

يحدد المبلغ التقديري لكلفة التشغيل المعد من طرف صاحب المشروع في مبلغ: ثلاث ملايين وأربعمائة وخمسة وسبعون ألفا ومائة واثنان وعشرون درهم (3475122.00 درهم). الضمان المؤقت محدد في مبلغ: سبعون ألف درهم (70000.00 درهم)

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم وإيداع ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات المواد من 30 إلى 34 من المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8مارس2023) المتعلق بالصفقات العمومية، والمادة 9 من قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1692.23 صادر في 4 ذي الحجة 1444 (23يونيو2023) المتعلق بتجريد المساطر والوثائق والمستندات المتعلقة العمومية من الصفة المادية. * ويجب على المتنافسين إرسال ملفاتهم وجوبا بطريقة الكترونية إلى صاحب المشروع.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المخصوص عليها في المادة الرابعة (04) من نظام الاستشارة.

ع.س.ن/3826/إ.د

	4	7	8		2	9
		7	5		3	6
	8		6		4	7
	5		1	8	6	2
	1				7	
7		9		4	5	1
5	2			4	6	
4	3			7	9	
9	7		3	6	5	

سودوكو سهلة

	1	2				5	6
9	8		4	5			
		5		1	2	9	4
5	9				1		
		7	9		8	4	
		8				2	9
8	3		5	4		9	
			8	7		4	1
7	5				6	8	

سودوكو متوسطة

	6			5		8	
		7					
	1			4	7	5	
2	7		3			8	6
6							4
8	3			6		9	1
		8	1	5		3	
					1		
2		7				4	

سودوكو صعبة

حل سودوكو متوسطة

1	2	7	9	3	5	6	8	4
6	9	5	2	4	8	3	7	1
3	8	4	6	7	1	2	5	9
5	1	8	3	6	7	9	4	2
2	7	6	4	8	9	1	3	5
4	3	9	5	1	2	8	6	7
7	6	2	1	5	3	4	9	8
8	4	1	7	9	6	5	2	3
9	5	3	8	2	4	7	1	6

حل سودوكو سهلة

3	4	7	9	8	2	1	5	6
8	5	6	4	1	7	3	9	2
2	1	9	3	5	6	8	4	7
6	3	4	2	9	8	7	1	5
7	9	5	1	6	4	2	8	3
1	2	8	5	7	3	4	6	9
4	6	2	8	3	5	9	7	1
9	7	3	6	4	1	5	2	8
5	8	1	7	2	9	6	3	4

حل سودوكو صعبة

3	2	4	1	9	7	8	5	6
6	5	1	8	3	4	2	7	9
9	7	8	6	2	5	4	3	1
2	3	9	7	5	8	1	6	4
8	1	7	2	4	6	3	9	5
4	6	5	9	1	3	7	2	8
5	9	2	4	7	1	6	8	3
7	4	6	3	8	9	5	1	2
1	8	3	5	6	2	9	4	7

حل الشبكة المزدوجة

1	2	3	4	5	6	7	8	9
2	3	4	5	6	7	8	9	1
3	4	5	6	7	8	9	1	2
4	5	6	7	8	9	1	2	3
5	6	7	8	9	1	2	3	4
6	7	8	9	1	2	3	4	5
7	8	9	1	2	3	4	5	6
8	9	1	2	3	4	5	6	7
9	1	2	3	4	5	6	7	8

حل المسهمة

1	2	3	4	5	6	7	8	9
2	3	4	5	6	7	8	9	1
3	4	5	6	7	8	9	1	2
4	5	6	7	8	9	1	2	3
5	6	7	8	9	1	2	3	4
6	7	8	9	1	2	3	4	5
7	8	9	1	2	3	4	5	6
8	9	1	2	3	4	5	6	7
9	1	2	3	4	5	6	7	8

غطاء السرير (د.ت)	عائس	بشر من الشجر	منجس	استقلت	الذهب	مدينة مصرية	ضد
مايستر الجسر (د.ت)			عظام القدير (م.ت)	حرق	استدراك	في الحفاء	الحلقة
مكتشف الوجه والرأس			نظير	تغيير وتبديل	مدينة قوم لوط	مماثلان	
مربى برجله البائد	مماثلان	طاقة وقوة	أديب من فلسطين				
الزمام	ضد سفلى	الشجر من (د.ت) للتعريف			قطعة من السكك		
سنة	جبت	أظلم	عبارات	أرشد	دات ك		
هوى وأسنة	ضد راشد	في الدياجي		نتيجة لامعة	لتكهرب قدم مغربي الجحر شهير	شاكر رمزي روسي	
شعار	شاع	جهاز القروس	غبي	مرشد	عودة	عاصمة البيرو	نوايب الدهر
خفيضة تجيز		مدينة لبنانية	نافية	في مكانها	انقبض	صور	
نشب		عاصمة أوكرانيا			فقر	الكومونة	
نصب					مبدع		

الشبكة المزدوجة

هذه شبكة ثنائية اللغة، فالتعاريف بالفرنسية أما الحلول المطلوبة فهي بالعربية... نرجو، إذن، أن تكون هذه «الازدواجية» مصدرا للتسلية المفيدة وللفادة المسلية...

APHASIE	SECRET LES CAUSES	BORNE ESCLAVE MARRON	PROFANATION	BROC NORMAL	COURS	LUCRE
		ADROIT LIMITE		PIEU MER		
	COHUE	CHAMP				IVROGNE QUERELLEUR
		DESTITUTION		ADVERSITE		
		DATTE NON MURE LIBRE	TAXES	SEL	FROID CLASSIFICATION	FRANC
À LA DÉROBÉE	NON SANG			THÉÂTRE SOIE		
	CERVEAU LANCE		REMAILLAGE IDENTIQUES			DAME RAPIAT
L'APICULTEUR		AMPHITHÉÂTRE		LOMBES		
	AMER		DE BAS EN HAUT	AÏEUX DATE	NOIX PRÉMATURÉ	
	DIAMANT		DÉGÂT	CIMES DÉBAUCHÉ		
BAQUET	C'EST UN PROPHÈTE				LE CALOMNIATEUR ACTION	PRODIGE
	SENS			L'ATMOSPHÈRE TEMPÊTE		
		NAPPE		DYNAMITAGE		ELLE
	IDENTIQUES	FILE				CRÉATURE

إدريس علواني يفوز برونزية سباق الساعة في بطولة إفريقيا للدراجات



علواني يتالق بكينيا

مجريات المنافسة، وأن مشاركة دراجين أفارقة متميزين زادت من صعوبة السباق.

كما أبرز الدراج المغربي أهمية حسن تدبير الجهد والتكيف مع الظروف المناخية في مثل هذه المسارات، موضحا أن هذه العوامل كانت حاسمة في تحقيق هذه النتيجة. ويشارك المنتخب الوطني في هذه البطولة بكل من مروان خربوشي (بطل المغرب للشبان) وإدريس علواني (بطل المغرب في فئة الأمل (أقل من 23 سنة) ومليكة بن علال (بطلة المغرب لفئة الكبيرات)، بالإضافة إلى ثنائي النخبة أشرف الدغمي وأنس آيت العبدية.

جمع بين مقاطع تقنية وأخرى مكشوفة للرياح في مقاطعة كوالي على الساحل الجنوب-الشرقي لكينيا. ولدى الشبان، حقق الدراج الموريشي تريسنان هاردي الميدالية الذهبية بحلوله في الصدارة بزمن 17 دقيقة و12 ثانية، متبوعا بالإريتري ناهوم إفريم، الذي أنهى السباق في 17 دقيقة و33 ثانية، ثم الجنوب إفريقي دين وولي، الذي سجل 17 دقيقة و34 ثانية، فيما حل المغربي مروان خربوشي في المركز الحادي عشر. وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أعرب إدريس علواني عن سعادته الكبيرة بإحراز الميدالية البرونزية في سباق صعب، مؤكدا أن الرياح كان لها تأثير كبير على

أحرز الدراج المغربي إدريس علواني، أول أمس الخميس، الميدالية البرونزية في سباق ضد الساعة فردي لفئة أقل من 23 سنة، ضمن منافسات الدورة 19 لبطولة إفريقيا لسباقات الدراجات على الطريق، المتواصلة إلى غاية 23 نونبر الجاري بكوالي في كينيا. وقطع إدريس علواني مسافة 14 كيلومترا الخاصة بسباق ضد الساعة لفئة أقل من 23 سنة في توقيت قدره 17 دقيقة و11 ثانية، محرزا المركز الثالث خلف الجنوب إفريقي ديك جوشوا، الذي حل أولا بزمن 16 دقيقة و45 ثانية، والإريتري ميوايل غيرماي، الذي جاء ثانيا بتوقيت 17 دقيقة و01 ثانية. وأقيم السباق على مسار مغلق ينسم بصعوبة بالغة،



السبت - الأحد 23/22 نونبر 2025 الموافق لـ 02/01 جمادى الثانية 1447 العدد 14.188

www.alittihad.info

www.twitter.com/Alittihad_alichtirak

www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki

jaradat1@gmail.com

أخبار

الساحة

أشرف داري لا يفكر

في الرحيل عن الأهلي

قال زهير داري، والد أشرف داري، مدافع الأهلي المصري، الذي عاد للمشاركة في مران فريقه بعد فترة طويلة من الغياب بسبب الإصابة، إن نجله لا يفكر في مغادرة صفوف الفريق.

وأوضح زهير داري في تصريحات خاصة لموقع في الجول المصري «نجلي أشرف لا يفكر في الرحيل عن الأهلي، والنادي أيضا لم يتحدث معنا أو يشعرنا بعدم رغبته في بقاء اللاعب».

وأضاف «ما يقال عن تعرض ابني لإصابة عضلية جديدة غير صحيح، أشرف داري يتعرض لحملة من الشائعات ولا تعرف سببها».

وتعاقد الأهلي مع أشرف داري في صيف 2024 قادما من بريست الفرنسي، ويمتد عقده حتى صيف 2028.

ديربي الشمال يفرض

نفسه بالدورة الخامسة من الدوري

الممتاز لكرة الطائرة

تتواصل منافسات البطولة الوطنية للقس الممتاز في الكرة الطائرة، نهاية هذا الأسبوع، بإجراء مباريات الدورة الخامسة، والتي تبدو في مجملها عادية باستثناء ديربي الشمال الذي سيجتمع اتحاد طنجة بنادي العرائش، في مواجهة تحمل طابعا خاصا، وقد تغير ملامح سباق المنافسة.

وهكذا، يستقبل اتحاد طنجة ضيفه نادي العرائش في مباراة قوية، يسعى خلالها الطرفان إلى الخروج من دائرة النتائج السلبية التي طبعت أداعهما منذ انطلاق الموسم. فاتحاد طنجة يعيش على وقع اضطرابات مادية وإدارية أثرت على استقراره، فيما يطمح فريق العرائش لاستغلال وضع المضيف للعودة بنتيجة إيجابية تعيد إليه الثقة. خصوصية هذا الديربي تكمن في رغبة الفريقين في طي صفحة البداية المتعثرة، ما يجعل اللقاء مفتوحا على جميع الاحتمالات.

وفي مواجهة أخرى، يلتقي أولمبيك اليوسفية بالنادي المكناسي داخل قاعة الفوسفاط. وظهر الكوديم بمستوى مثير بذب خلال الدورات الأخيرة، ما قد يمنح أصحاب الأرض فرصة لتحقيق نتيجة إيجابية، خاصة مع امتياز الجمهور والملاعب.

ويستقبل الفتح الرباطي ضيفه الدفاع الحسني الجديدي بقاعة الأمل بالرباط، أملا مواصلة عروضه المتصاعدة. المباراة تبدو في المتناول بالنسبة لأشبال المدرب خالد ببرما نظرا للفوارق بين الفريقين، والفوز سيمكن الفتح من تعزيز موقعه في صدارة الترتيب.

أما المواجهة التي ستجمع بين نادي زناتة والنادي الرياضي لبوعرفة فتبدو مفتوحة على كل الاحتمالات، مع أفضلية نسبية للفريق الزناتي، الذي سيستفيد من عاملي الأرض والجمهور.

وستشهد هذه الدورة خلود فريق الجيش الملكي للراحة.

سعيد العلوي

المغرب يضيف فضيتين

وبرونزية إلى رصيده بألعاب

التضامن الإسلامي

أحرز المغرب، مساء الخميس، ثلاث ميداليات جديدة اثنتان منها فضتان والثالثة برونزية في ختام منافسات ألعاب القوى، ضمن النسخة السادسة لألعاب التضامن الإسلامي المقامة حاليا بالرياض. وتوجت العداء المغربية سكيمة حجي بالميدالية الفضية في سباق 1500 متر سيدات، بعد احتلالها المركز الثاني بتوقيت قدره 4:22.77، خلال النهائي الذي احتضنه ملعب الأمير فيصل بن فهد، خلف البحرينية نيللي كورير التي أحرزت الميدالية الذهبية بزمن 4:21.56.

أما الميدالية البرونزية، فكانت مغربية أيضا بواسطة العداء بهيمة العرفاوي التي أنهت السباق في المركز الثالث بزمن 4:23.11.

وفي سباق 800 متر رجال، أحرز العداء المغربي عبد الرحمان العسال الميدالية الفضية، بعد احتلاله المركز الثاني بتوقيت 1:46.23، خلف الإيراني علي أميريان الفائز بالميدالية الذهبية بزمن 1:46.18، بينما عاد المركز الثالث للقطري أبوبكر عبد الله الذي سجل 1:46.26.

وبهذه النتيجة رفع المغرب رصيده إلى 25 ميدالية، موزعة على عشر ذهبيات وست فضيات وتسع برونزيات، ليحل بذلك في المركز التاسع في الترتيب العام المؤقت.

عودة مثيرة لمسابقات الأندية الإفريقية

مواجهات قوية

وظموحات

مخربية بلا

حلول في

مستقبل مرحلة

المجموعات

إبراهيم العماري

تستعيد كرة القدم الإفريقية هذا الأسبوع زخمها المعتاد مع انطلاق دور المجموعات لمسابقتي دوري أبطال إفريقيا وكأس الكونفيدرالية، حيث تعود الأندية الكبرى إلى الواجهة في سباق جديد نحو حصد الألقاب وترسيخ الهيمنة القارية. وتنتصر الأندية المغربية المشهد في بداية موسم واعد، بعدما سجلت حضورا لافتا في السنوات الأخيرة، ما يجعل الانتظار موجهة بقوة نحو مشاركتها الحالية في البطولتين.

وعلى هذا الأساس، يدخل نهضة بركان منافسات دوري الأبطال بثقة عالية، مستفيدا من تتويجه الموسم الماضي بكأس الكونفيدرالية، إلى جانب جاهزيته التقنية والذهنية التي عززتها انطلاقا جيدة في البطولة الوطنية. ويستهل الفريق البرتغالي مشواره باستقبال باور ديناموس الزامبي على أرضية الملعب البلدي ببركان، في مواجهة ينتظر أن تطيعها القوة والذنية. وأسدن الاتحاد الإفريقي لكرة القدم قيادة هذه المواجهة

في هذه المجموعة المتوازنة، وأن تحقيق نتيجة إيجابية في البداية سيمنح الفريق دفعة قوية للذهاب بعيدا في المسابقة. وفي كأس الكونفدرالية الإفريقية، يفتتح الوداد الرياضي مشواره باستقبال نثروبي يونائيد الكيني في مباراة تبدو على الورق في متناول الفريق الأحمر.

وحل الفريق الكيني في الدار البيضاء بعد رحلة مرهقة عبر دبي، وبدا تحضيراته بسرعة استعدادا لمواجهة غدا الأحد بملعب العربي الراولي.

ويطمح الوداد إلى تحقيق فوز مريح في الجولة الأولى قبل السفر إلى تنزانيا لاملاقا عزام، خاصة أن مجموعته تبدو مناسبة للصدور، إذ تضم أيضا فريق مانيمبا الكونغولي. ويعتبر هذا الظهور القاري فرصة للفريق الأحمر لاستعادة بريقه بعد مواسم متذبذبة.

وفي أول ظهور قاري في تاريخه، يرحل أولمبيك أسفي إلى باماكو لمواجهة دجوليبا المالي في اختبار صعب، لكنه يأتي محملا بلموح كبير ليصم بداية قوية قد تفتح أمامه أبواب المفاجأة في المجموعة الأولى. وكان الفريق قد أنهى مسعرا بالجديدة قبل السفر نحو مالي، حيث خاض أول تمرين له مباشرة بعد وصوله بهدف التأقلم مع الأجواء.

لطاقم تحكيم مالي بقيادة الدولي بوبو تراوري، في اختبار أول للفريق ضمن مجموعة صعبة تضم حامل اللقب ببراميدز المصري وبريفرر يونابند النيجيري.

ويؤري الطاقم التقني للريق البركاني أن تحقيق انطلاقا ناجحة سيسهل مفتاح العبور إلى الأدوار المتقدمة، خاصة أن الفريق أثبت في السنوات الأخيرة امتلاكه شخصية قوية في المسابقات القارية، بعد تتويجه بثلاثة ألقاب إفريقية.

وفي البطولة ذاتها، يدخل الجيش الملكي مرحلة المجموعات بمعنويات مرتفعة بعد تجاوزه حوريا كوناكري واستعادته مكانته الطبيعية في الواجهة القارية.

وسافر الفريق العسكري إلى زنجبار على متن طائرة خاصة تفاديا لإرهاق التنقلات الطويلة، حيث استغرقت الرحلة حوالي 12 ساعة قبل الاستعداد لمواجهة يونغ أفريكازن التنزاني

يومه السبت.

وخاض الفريق العسكري أولى حصصه التدريبية من أجل التخلص من إرهاق السفر والتأقلم مع الأجواء المحلية، قبل الدخول في نزال قوي يمثل اختبارا حقيقيا ضمن مجموعة تضم الأهلي المصري وشبيبة القبائل الجزائري.

ويدرك الطاقم التقني أن كل نقطة ستكون ذات وزن كبير

أشرف حكيمي... أول مدافع يفوز بجائزة أفضل لاعب إفريقي منذ عام 1973



تتويج مستحق لأشرف حكيمي

يجعله أحد أفضل الأظهرة في التاريخ.

وابزرت الصحيفة أن حكيمي، أحد ركائز نادي باريس سان جيرمان وعنصرا أساسيا داخل المنتخب الوطني، حقق صعودا لافتا منذ مغادرته نادي ريال مدريد، الفريق الذي تكون فيه.

ونكرت «أس» بأنه رغم تعلقه بالنادي المديردي، فقد اتخذ القرار الحاسم بخوض تجارب جديدة من أجل التطور وفرض نفسه كأفضل لاعب في مركزه، وهو قرار شجاع شكل نقطة تحول حقيقية في مسيرته الدولية. وبعد تألقه مع نادي بروسيا دورتموند ثم مع إنتر ميلان، وأصل حكيمي تأكيد مكانته كأحد أفضل اللاعبين في العالم بقميص باريس سان جيرمان. تضيف الصحيفة التي سلطت الضوء أيضا على علاقاته الميمرة مع عدد من زملائه السابقين والحاليين، وعلى رأسهم لوفتارو مارتينيز وكيليان مبابي.

وبحسب المصدر نفسه، فإن نادي ريال مدريد يتابع عن كثب تطور اللاعب. ونقلت «أس» عن وكيل أعماله، المخاذرو كامانو، قوله إن «لا شيء مستحيل في كرة القدم».

وخلصت الصحيفة الإسبانية إلى أن تطور الظهير المغربي لا يظهر أي مؤشر على التراجع. ففي سن السابعة والعشرين، وفي أوج نضجه الرياضي، يطمح حكيمي إلى تحقيق مزيد من الألقاب الأوروبية مع باريس سان جيرمان، وإهداء المغرب لقباً كبيرا في النسختين المقبلتين من كأس الأمم الإفريقية وكأس العالم.

على مستوى الأندية والمنتخب. كما لم يكن الموسم الماضي عاديا لحكيمي، فقد لعب دورا محوريا في تحقيق باريس سان جيرمان القابح الكبرى. وفي مقدمتها أول لقب في تاريخه ضمن دوري أبطال أوروبا، إضافة إلى السوبر الأوروبي والدوري الفرنسي وكأس فرنسا وكأس الأبطال. كما دخل تشكيلتي الموسم في كل من الدوري الفرنسي ودوري الأبطال. واختير ضمن التشكيلة المثالية العالمية للاتحاد الدولي للاعبين المحترفين (فيفيرو) لعام 2025.

وحمل حكيمي شارة قيادة المنتخب المغربي خلال مباريات تصفيات كأس العالم 2026، وشارك في قيادة أسود الأطلس نحو التأهل، وأسهم بثلاث تمريرات حاسمة، مثبتا مرة أخرى أنه أكثر من مجرد مدافع، بل قائد حقيقي لجيل ذهبي يطمح لكتابة تاريخ جديد. ومنذ انضمامه لباريس سان جيرمان عام 2021، حقق حكيمي سلسلة إنجازات رفعت رصيده إلى مستويات غير مسبوقة، حيث فاز بلقب دوري أبطال أوروبا، وكأس السوبر الأوروبي، إلى جانب 4 ألقاب في الدوري الفرنسي و3 ألقاب كأس الأبطال، إضافة إلى لقبين في كأس فرنسا.

ولم يكن هذا التتويج انتصارا لشخصيا فقط بل لحظة رمزية تؤكد صعود جيل كروي مغربي يكتب التاريخ في ملاعب العالم. وبين 1998 و2025، عادت الجائزة لتجد مكانها الطبيعي بين أيادي أسود الأطلس.

وفي السباق ذاته، اعتبرت الصحيفة الرياضية الإسبانية «أس» أن حكيمي بلغ مستوى استثنائيا

في ليلة احتفالية استثنائية بالعاصمة المغربية الرباط، خط أشرف حكيمي اسمه بأحرف من ذهب في سجل كرة القدم الإفريقية، بعد تتويجه بجائزة أفضل لاعب في إفريقيا لعام 2025. خلال حل جوائز الاتحاد الإفريقي (كاف).

ويأتي هذا الإنجاز أيضا لبضع حكيمي في سجل فريد من نوعه، فهو أول مدافع يفوز بجائزة أفضل لاعب إفريقي منذ عام 1973، أكثر من 5 عقود، ما يبرز أهمية هذا الإنجاز، ويؤكد قيمته التاريخية.

وولد حكيمي في مدريد، لكنه اختار قلبه قبل جغرافيته، فحمل ألوان المنتخب المغربي مبكرا، وفرض نفسه واحدا من أبرز المدافعين في العالم بفضل مسيرته متصاعدة، تمكن من تحقيق ما لم يسبقه إليه أي لاعب في صفوف باريس سان جيرمان. إذ أصبح أول لاعب في تاريخ النادي الفرنسي يُتوج بجائزة أفضل لاعب في إفريقيا.

وصوت أغلب الخبراء والصحافيين الرياضيين والمدربين وقادة المنتخبات الإفريقية لصالح الدولي المغربي حكيمي، ليحسم المنافسة مع النجمين المصري محمد صلاح، والنيجيري فيكتور أوسيمين.

ولم يكن هذا التفوق وليد الصدفة، بل لقرة عام مثالي

الأخيرة

الاشتراكي

Al Ittihad Al Ichtiraki



www.alittihad.info



www.twitter.com/alittihad_alichtirak



www.facebook.com/alittihad_alichtiraki



jaridati1@gmail.com

متحف اللوفر سيركب 100 كاميرا خارجية بعد سرقة الشهر الماضي



أعلنت مديرية متحف اللوفر في فرنسا، لورانس دي كار، الأربعاء، أن المتحف سيركب 100 كاميرا خارجية بحلول نهاية 2026 في إطار تشديد إجراءات الأمن بعد عملية السرقة الصادمة التي وقعت الشهر الماضي. وذكرت دي كار في جلسة استماع أمام أعضاء البرلمان الفرنسي أن العلاقات مع شرطة باريس ستصبح أقوى بإنشاء «مركز شرطة متطور داخل مجمع اللوفر».

وأثارت السرقة، التي وقعت في وضح النهار في 19 أكتوبر الماضي، واستولى فيها أربعة لصوص على مجوهرات تقدر قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار، الشكوك حول قدرة إدارة المتحف، الأكثر زيارة في العالم، على حماية مقتنياته ضخمة العدد وبالعلة الأهمية. ووجه المحققون الفرنسيون اتهامات لأربعة مشتبه بهم بالتورط في عملية السطو، لكن الكنوز المسروقة لم تُسترد حتى الآن.

وبعد السرقة، اعترف المسؤولون بعدم وجود تغطية كافية لكاميرات المراقبة الأمنية للجدران الخارجية للمتحف، وعدم وجود تغطية للشرطة المستخدمة في عملية الاقتحام. كما أعلن عن فرض إجراءات أمنية إضافية في متحف اللوفر، بما في ذلك أجهزة مضادة للاقتحام وحواجز مضادة للسيارات على الطرق القريبة بحلول نهاية العام.

وذكر تقرير نشرته هيئة التدقيق العام في فرنسا، المعروفة باسم محكمة المحاسبات، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن الإنفاق المفرط على الأعمال الفنية تسبب في تفاقم عدم قدرة المتحف على تحديث بنيته التحتية. ومع ذلك، قالت دي كار للمشرعين: «اتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه المقتنيات، وهي فخر لبلدنا ومجموعتنا الفنية والتاريخية. لا ينبغي أن ينظر إلى العمل في متحف اللوفر على أنه يتعارض مع إثراء المجموعات الفنية الوطنية».

باحثون يكتشفون ثغرة أمنية في «واتساب» تهدد الحياة الخاصة للمستخدمين

البيانات المسترجعة قبل النشر. كذلك طمأنت إلى أن محتوى الرسائل على «واتساب» هو «مشفر من البداية إلى النهاية» ولم يتأثر في أي وقت. ويوضح المؤلف الأخير، ألجوشا جودماير، من جامعة فيينا: «يحمي هذا التشفير الشامل محتوى الرسائل، لكنه لا يحمي بالضرورة البيانات الوصفية المرتبطة بها». ويضيف: «نظهر عملاً أن مخاطر الخصوصية قد تنشأ أيضاً عند جمع هذه البيانات الوصفية وتحليلها على نطاق واسع».

ويقول المؤلف الرئيسي غابرييل جيجينهور من جامعة فيينا: «تذكرنا هذه النتائج بأنه حتى الأنظمة المتطورة والموثوقة على نطاق واسع قد تحتوي على عيوب في التصميم أو التنفيذ، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة».

حول التوزيع العالمي للتطبيق بين أجهزة أندرويد (81%) مقابل أجهزة آبل (19%)، والاختلافات الإقليمية في سلوكيات الخصوصية (مثل استخدام صور البروفايل العامة أو النص التعريفي للحساب، والتباينات في نمو المستخدمين عبر البلدان).

وأظهر عدد قليل من الحالات إعادة استخدام مفاتيح التشفير عبر أجهزة أو أرقام هواتف مختلفة، مما يشير إلى ثغرات محتملة لدى عملاء «واتساب» غير الرسميين أو استخدام احتيالي.

وما يقرب من نصف أرقام الهواتف التي ظهرت في تسريب بيانات «فيسبوك» عام 2021 لـ 500 مليون رقم هاتف كانت لا تزال نشطة على «واتساب». وهذا يُسلط الضوء على المخاطر الدائمة للأرقام المسروبة مثل استهدافها بمكالمات

اكتشف باحثون من جامعة فيينا ومؤسسة إس بي إيه رسيرش للأبحاث ثغرة أمنية في تطبيق الرسائل واتساب تهدد خصوصية قائمة معارف المستخدم. وتسمح الثغرة باكتشاف استخدام دفتر أرقام مستخدم للعثور على مستخدم «واتساب» آخرين من خلال رقم هاتفهم. واثبت الباحثون أنه من الممكن الاستعلام عن أكثر من مائة مليون رقم هاتف في الساعة من خلال البنية التحتية لـ«واتساب»، ووجدوا في المحصلة أكثر من 3.5 مليارات حساب نشط في 245 دولة.

والبيانات المتاحة المستخدمة في الدراسة هي نفسها التي تكون متاحة للعامة لأي شخص يعرف رقم هاتف المستخدم، وتتكون من رقم الهاتف، والمفاتيح العامة، وأوقات الأنشطة،



ويضيف: «تُظهر هذه النتائج أن الأمن والخصوصية ليسا إنجازين مرة واحدة، بل يجب إعادة تقييمهما باستمرار مع تطور التكنولوجيا».

وأشارت الجامعة إلى أن شركة ميتا، مالكة تطبيق واتساب، قد أبلغت بنتائج الدراسة على الفور، وإلى أن الشركة طبقت إجراءات مضادة لسد الثغرة الأمنية المكتشفة، مثل تحديد سرعة الاتصال، وتشديد وضوح معلومات البروفايل. وأكدت الجامعة أن التعاون الاستباقي بين الباحثين وقطاع الاتصالات يمكن أن يحسن بشكل كبير خصوصية المستخدمين ويمنع إساءة الاستخدام.

احتياطية. ويوضح الباحث الرئيسي في هذه الدراسة، غابرييل جيجينهور، أنه «عادة، لا ينبغي للنظام أن يستجيب لهذا العدد الكبير من الطلبات في وقت قصير كهذا، خاصة عندما يكون مصدرها واحداً». ويضيف: «كشف هذا السلوك عن الثغرة الكامنة، مما سمح لنا بإرسال طلبات غير محدودة فعلياً إلى الخادم، وبالتالي، ربط بيانات المستخدمين عالمياً».

وتقول الجامعة إن الدراسة لم تتضمن وصولاً إلى محتوى الرسائل، وإنها لم تنشر أو تشارك أي بيانات شخصية. ويقول الباحثون إنهم حذفوا جميع

ومعلومات حول النصوص وصورة البروفايل. من هذه البيانات، تمكن الباحثون من استخراج معلومات إضافية، مثل نظام تشغيل المستخدم، وعمر حسابه، بالإضافة إلى عدد الأجهزة المرتبطة بالحساب. تُظهر الدراسة أنه حتى هذه الكمية المحدودة من البيانات لكل مستخدم يمكن أن تكشف عن معلومات مهمة.

ووجدت الدراسة معلومات مهمة أخرى على صعيد أوسع، فقد رصد ملايين حسابات «واتساب» النشطة في دول حيث التطبيق محظور، مثل الصين وإيران وميانمار. وكشفت معلومات

كلاسيكيات السينما تنتعش بمهرجان القاهرة السينمائي

القاهرة: خالد الحضري



على غرار السنة الماضية، يقدم مهرجان القاهرة السينمائي الدولي في دورته 46 الحالية باقة من الأفلام المصرية التي تم ترميمها والتي يعتبر كثير منها تحفا - لا سيما أفلام الأبيض والأسود - وهي جديرة بالمشاهدة بل وإعادة مشاهدتها في حلتها الجديدة صورنا وصوتنا وكأنها أنجرت فقط بالأمس، في حين يعود بعضها لأزيد من 50 سنة خلت. وهكذا ضم برنامج الكلاسيكيات المصرية المرممة 21 فيلماً، هي:

- قصر الشوق : حسن الإمام 1967.

- بين القصرين : حسن الإمام 1964.

-تنيء من الخوف: حسين كمال 1969.

-القاهرة 30: صلاح أبو سيف 1966.

-الزوجة الثانية: صلاح أبو سيف 1967.

-الحرام: هنري بركات 1965.

-السمان والخريف: حسام الدين مصطفى 1967.

-الشحات: حسام الدين مصطفى 1973.

-السراب: | أنور الشناوي 1970.

-المستحيل: | حسين كمال 1965.

حسين فهمي رئيس مهرجان القاهرة؛ الترميم مقاومة ضد النسيان

القاهرة: خ. الحضري

ارتباطا بفكرة عرض كلاسيكيات السينما المصرية المرممة، نظم مهرجان القاهرة السينمائي الحالي ندوة تحمل عنوان: «الترميم الرقمي للأفلام» ساهم فيها رئيسه الفنان حسين فهمي، المخرج تامر السعيد مؤسس «سيماتيك» والباحث د. أوسين الصواف.

من أهم ما ورد في كلمة حسين فهمي: «لدينا أكثر من 1300 فيلماً بالأرشيف نعمل على ترميمها كلها بأحدث التقنيات، التكنولوجيا تطورت وأصبح بإمكاننا اليوم أن نعرض الفيلم كما لم نشاهد من قبل ودون أن نفقد روحه. الترميم ليس تجميلاً فنحن لا نعيد صياغة الفيلم بل نعيد له الحياة كما كان، هذه مسؤولية أخلاقية تجاه من صنعوا مجد السينما المصرية».

أما المخرج تامر السعيد فقال: «الترميم ليس عملية ميكانيكية بل فعل ثقافي مرتبط بالناس وحقاقتهم. نحن لا نحفظ



الماضي كي نضعه في المتحف، بل لتفاعل معه ونعيد قراءته في الحاضر».

وعن سؤال من مخرج دانماركي

حول إمكانية تولين الأفلام القديمة بعد

الترميم، رد حسين فهمي قاطعاً: «لا

يجوز.. الفيلم يجب أن يبقى كما أنجز أول

مرة، فالتلوين يُفقد أصوله ويشوه نية

صانعيه. الترميم يجب أن يحترم الماضي

ولا يعيد اختراعه».

ثم أضاف : «الأفلام المرممة لا يجب

أن تبقى في الرفوف والأرشيف فقط، بل

يجب أن تعرض على الجمهور في قاعات

السينما أو على المنصات الرقمية. الترميم

لا قيمة له إن لم يعد للناس الذين صنع

من أجلهم».